3

معركة الأرقام

سوف نحاول أن نخرج السكان [الفلسطينيين] المعدمين خارج الحدود من خلال توفير العمالة لهم في بلدان العبور وحرمانهم في الوقت نفسه من أي عمل في بلدنا... ويجب تنفيذ كل من عملية مصادرة الأراضي وإزاحة الفقراء بحذر واحتراس.

تيودور هرتزل (1895)[1]

يجب أن يكون واضحاً أنه لا يوجد متسع في البلد للشعبين... فلا مناص من نقل العرب من هنا إلى البلدان المجاورة، لابد من نقلهم جميعاً، ربما باستثناء بيت لحم والناصرة والقدس القديمة. يجب أن لا نترك قرية واحدة، ولا قبيلة واحدة. ويجب توجيه النقل إلى العراق وسوريا وحتى شرق الأردن. وسوف يتم إيجاد الأموال اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

جوزيف واتيز، مدير الدائرة اليهودية الوطنية لصندوق الأرض (1940)[2]

[يتعين على إسرائيل] تنفيذ سياسة صارمة لتحديد النسل بالنسبة لسكانها المسلمين. فقد تحولت غرف الولادة في مستشفى سوروكا وبئر السبع [التي توفر الخدمات لسكان النقب البدو] إلى مصنع لإنتاج سكان متخلِّفين.

إسحاق رافيد، رئيس سلطة رفائيل لتطوير الأسلحة (2003)[3]

إن المساحات الفارغة الواسعة في النقب، وهي صحراء إسرائيل الجنوبية، هي ملعب للجيش الإسرائيلي وللمهربين الذين يعبرون حدودها المفتوحة الطويلة مع مصر للإتجار بأي شيء يوجد طلب عليه: من السيارات والسجائر إلى الأسلحة والنساء. تشكل الصحراء 60 بالمائة من مساحة أرض إسرائيل لكن يسكنها أقل من7 بالمائة من مواطنيها. ويوجد الكثيرون منهم في بئر السبع، وهي واحة كالحة من الإسمنت تعد عاصمة النقب وهي رابع أكبر مدينة في إسرائيل. في أوائل أغسطس 2003 سافرت إلى هناك لمقابلة مراد السانا، وهو محام بدوي كان قد عاد للتو من شهر العسل الذي قضاه في اسطنبول. فقد عاد هو وزوجته عبير، وهي محاضرة في مجال العمل الاجتماعي، إلى قانون جديد اعتبر عيشهما معاً غير قانوني. فعندما عبرا الحدود من الأردن، أجبرا على الانفصال: بحيث يذهب مراد إلى شقته في بئر السبع، وتعود عبير إلى بيت ذويها في مدينة بيت لحم في الضفة الغربية.

أثناء غيابهما كان الكنيست قد أصدر تعديلاً مؤقتاً لأحد القوانين المتصلة بإنشاء إسرائيل، وهي قانون الجنسية لعام 1952، الذي يحظر على أي مواطن إسرائيلي الحصول على تصريح إقامة لزوجة فلسطينية من الأراضي المحتلة. 4كان هذا يعني عملياً منع الزيجات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فبموجب القانون الجديد منعت عبير البالغة من العمر 27 عاماً من الانضمام إلى زوجها في بئر السبع، ومنع مراد، البالغ من العمر 30 سنة بموجب الأنظمة العسكرية، من

دخول منطقة تخضع للفلسطينيين مثل بيت لحم[5]. أي أن ن أن أننأن إسرائيل ألغت حقاً أساسياً من حقوق الإنسان بالنسبة لمواطنيها العرب: حق الحب وإنشاء أسرة.

ولم يكن الزوجان وحدهما في الفصل الجبري. فقد ميز تعديل القانون، المعروف باسم قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل، ضد المئات من المواطنين العرب الذين تزوجوا حديثاً أو الذين يستعدون للزواج من داخل الأراضي المحتلة. كما أنه كان يعد بمستقبل مجهول للآلاف الآخرين المستقرين منذ وقت طويل: فالأزواج والزوجات الذين وجدوا أنفسهم عالقين خلال سنوات عديدة في عملية التجنيس الإسرائيلية التي لا نهاية لها أصبحوا الآن يجدون طلباتهم التي يقدمونها بشأن تصريح الإقامة أو المواطنة مجمدة أو مرفوضة. فمن دون تصريح سوف تضطر الأسر إما إلى الاختفاء أو إلى الانفصال المفروض عليهما.

كان مراد وعبير مصممين على العيش معاً. فقد قال مراد الذي كان يدرك ما ينجم عن ذلك: «سوف نعيش عيشة الهاربين. لن نتمكن من التصريح عن عنواننا، ولن تتمكن عبير من مغادرة المنزل أو العمل في إسرائيل أو الذهاب إلى الطبيب إذا أصابها المرض. وسوف يساورنا الخوف من كل طارق على الباب».

لقد استرعى الوضع المخيف للأزواج من أمثال مراد وعبير اهتمام العالم.. فقد أثار تعديل قانون الجنسية غضب جماعات حقوق الإنسان الدولية والإسرائيلية، التي لم تتردد في تسمية الإجراء بأنه

تمييز عنصري[6]. من الناحية الشكلية كان هذا القانون ينطبق على اليهود الإسرائيليين الذين تزوجوا من الفلسطينيين، إلا أنه من الناحية العملية لم يلحق الضرر إلا بحقوق المواطنين العرب. (وبالطبع، لم يطبق القانون على السكان الآخرين في الأراضي المحتلة - أي على المستوطنين اليهود.) وقد أشار بتسيليم إلى أن القانون انتهك قانون إسرائيل الأساسي بشأن الكرامة والحرية الإنسانية فضلاً عن التعهد الوارد في إعلان الاستقلال من أن الدولة سوف "تضمن المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع سكانها بصرف النظر عن الدين أو العرق أو الإثنية»[7]. وقد قدمت منظمة العفو الدولية ومراقبة حقوق الإنسان رسالة احتجاج مشتركة إلى الكنيست قبيل التصويت على التعديل، أهابت بالبرلمانيين بأن يرفضوه لأنه يخالف القانون الدولي[8]. وحتى الوزير الذي يعد من الحمائم، أفرام بوراز، الذي طلب إليه رئيس الوزراء، آرييل شارون، سن التعديل، كان في موقف المعتذر. فقد اعترف بأنه «كان من الأفضل لو أن مشروع القانون لم يصل إلى سجلات القوانين لأنه يتعين على المجتمع المستنير والإنساني أن يبيح لم شمل الأسر»[9].

هذا الأسف لم يكن عزاءً لمراد. فقد كان قد قابل عبير قبل ثلاث سنوات في سياق برنامج لبناء السلام في كندا، كان يرمي إلى تشجيع الإسرائيليين والفلسطينيين على أن يثقوا ببعضهم البعض، وكان جزئياً تحت رعاية السفارة الإسرائيلية المحلية. وقد تساءل قائلاً: «إني مواطن إسرائيلي ويفترض أن هذه هي دولتي. أي دولة أخرى تعامل مواطنيها

بهذا الشكل؟ وما هي الرسالة التي يحملها إلينا هذا [القانون] سوى أن حكومتنا لا تثق بالفلسطينيين فحسب، بل إنها لا تثق بنا أيضاً». وتمهل قليلاً وهو يفكر في مستقبل، ثم أضاف قائلاً: «أين سيتوقف؟ ماذا سيفعلون بعد ذلك؟» بعد أن صوت الكنيست على مشروع القانون، أنكر المسئولون الإسرائيليون بشدة أن له أي هدف يرمي إلى التمييز العنصري. وقد جادل رئيس الشين بيت، آفي ديتشر، بأن القانون «ذو أهمية حيوية لأمن إسرائيل»[10]. وزعم أن الحكومة اضطرت إلى منع دخول الأزواج الفلسطينيين إلى إسرائيل بعد أن أساء عدد صغير منهم استخدام وضعهم في التجنيس للاشتراك في الهجمات الإرهابية. ورغم عريضة قدمت إلى المحاكم، لم يتم أبداً تحديد عدد الفلسطينيين المجنسين الذين اشتركوا في تلك الهجمات ولا الكيفية التي تم اشتراكهم فيها. وقد أعرب عدة مراقبين عن ارتيابهم في أن ذلك الإجراء قد صيغ لا من منطلق أمني بل خوفاً من أن تؤدي طلبات الفلسطينيين للحصول على المواطنة الإسرائيلية من خلال الزواج في خاتمة المطاف إلى تآكل الأقلية اليهودية في الدولة. كان التجنيس من خلال الزواج يتيح للفلسطينيين من الأراضي المحتلة الطريق الوحيد والقانوني للحصول على المواطنة الإسرائيلية. وقد ظهر من مقالة افتتاحية في صحيفة هآرتس أنها غير مقتنعة بحجج الحكومة الإسرائيلية: «على فرض أن مشروع القانون هو فعلاً لأغراض أمنية، كما تزعم الحكومة، فإنه يبدو رد فعل شديد لا لزوم له وغير متوازن للوضع الأمني»[11].

لقد توارت شيئاً فشيئاً قصة «جدار الفصل عبر القلب»، كما دعا محامي حقوق الإنسان الدولي ذلك القانون[12]، عن رادار وسائل الإعلام. فخلال السنتين التاليتين قامت أكثرية في الكنيست بتجديد التعديل المؤقت. ولم تشتعل القضية ثانية إلا في مايو 2005، حين أجرت الحكومة تعديلات أخرى على القانون، كانت من حيث الظاهر توحي بأنها تخفيف طفيف على القيود لكنها لم تشكل من الناحية العملية أي فرق.

الحاجة إلى «أكثرية يهودية ضخمة».

بعيد تصويت مجلس الوزراء على القانون الجديد، عقد رئيس الوزراء، آرييل شارون، مؤتمراً صحفياً مرتجلاً لتوضيح القرار. ففي الوقت الذي كان في طريقه فيه إلى واشنطن، في رحلة ترمي إلى تليين إدارة بوش بشأن شروط إخلاء إسرائيل الوشيك لثمانية آلاف من المستوطنين من قطاع غزة. فمن عشرات آلاف الأقدام فوق مياه المحيط الأطلسي الخضراء ـ الزرقاء، تصدى شارون علناً إلى القضية الديمغرافية للمرة الأولى وهو في منصب رئيس الوزراء. وقد كانت ملاحظاته إيذاناً بنقطة تحول دراماتيكية في السياسة الرسمية للحكومة. فقد قال للصحافة:

> إن لليهود بلداً صغيراً، هو إسرائيل، ويتعين عليهم أن يفعلوا كل شيء كي تظل هذه الدولة يهودية أيضاً. لا توجد نية لإلحاق الأذى بأي شخص هنا، بل توجد مجرد نية صحيحة وهامة لأن

تكون إسرائيل دولة يهودية فيها أكثرية يهودية كبيرة. هذا ما تدعو الحاجة إلى القيام به، وهذا بالضبط هو ما نفعله. وهذا يعتبر شيئاً طبيعياً في كل مكان[13].

قبل سفر شارون إلى واشنطن، كان قد أبدى ملاحظات مماثلة لكبار الوزراء وللمسئولين عن الأمن. فقد نقل عنه أنه قال: «لا حاجة لنا أن نختبئ وراء الحجج الأمنية. هناك حاجة لوجود دولة يهودية»[14]. وقد صدق المسئولون ما قاله. فقد جاء في موقع يديعوت أحارانوت على الإنترنت أن مجلس الأمن الوطني، وهو الهيئة الاستشارية لرئيس الوزراء بشأن حاجات إسرائيل الأمنية، كان يستعد لتقديم توصيات باعتماد قيود أخرى على منح المواطنة كطريقة «لتحسين الوضع الدايمغرافي في إسرائيل»[15] وتبين لاحقاً أن من شأن تغييرات أخرى على قانون الجنسية أن لا تستبعد الفلسطينيين فحسب بل أيضاً أي شخص غير يهودي يتزوج في إسرائيل[16]. وقد جاء في تقرير لصحيفة هآرتس أنه: «يوجد اتفاق واسع النطاق في الحكومة والعالم الأكاديمي على أن السياسة يجب أن تكون صارمة وأن تصعِّب على غير اليهود الحصول على المواطنة في إسرائيل»[17].

كان يوجد في الدولة اليهودية في الأصل بعض من أقسى قوانين التجنيس في العالم، حيث يقتضي من غير اليهود الذين يتزوجون من إسرائيليات أن يبقوا في إسرائيل استناداً إلى تصاريح إقامة مؤقتة لمدة خمس سنوات ثم يتخلون عن مواطنتهم الراهنة. وحتى مع ذلك، يمكن رفض طلباتهم إذا لم تتوفر فيهم معايير غير معلنة يضعها سجل

السكان في إجراء حكومي فريد في نوعه لا يمكن الطعن فيه قضائياً. وقد أصبحت إسرائيل الآن تشدد القواعد إلى الحد الذي لا يكون فيه غير اليهود مؤهلين للحصول على المواطنة أو ربما حتى الإقامة، ومن شأن أطفال المواطنة الإسرائيلية والطرف غير اليهودي أن يفقدوا حقوقهم في المواطنة أيضاً.

يكاد يكون من المؤكد أن المزاج الجديد المتشدد انعكاساً لمخاوف ديمغرافية أوسع نطاقاً كانت تشغل حكومة شارون خلال الانتفاضة الثانية. وقد ظهرت أكثر ما يكون في تحول شارون المفاجئ إلى قضية «الفصل من طرف واحد» بصفة عامة وفصل الارتباط بصفة خاصة.

لقد جرت تخمينات كثيرة بشأن الأسباب الكامنة وراء «خطة فصل الارتباط في غزة»، كما كانت تسمى، منذ أن أعلن عنها شارون في فبراير 2004[18] فقد طرحها في مواجهة النقد المرير والذي لا هوادة فيه من جانب جناح اليمين، لا سيما من كبار الأعضاء في حزب الليكود الذي كان يرأسه، بمن في ذلك خصمه الرئيسي الذي ينافسه على زعامة الحزب، بنيامين نتانياهو، وجماعات المستوطنين المناضلين الذين دعوا الإجراء «عملية ترانسفير (نقل) لليهود» وقاموا بمظاهرات عنيفة، بما في ذلك إغلاق الطرقات العامة ومهاجمة المباني العامة، لمنع تنفيذها. فلم انقلب الرجل الذي كان يعتبر المهندس الرئيس لمشروع الاستيطان في الأراضي المحتلة ـ وهو الجنرال السياسي سيئ السمعة الذي قال لأتباعه في 1998 أن يستولوا على قم التلال لمنع

إعادة الأرض المحتلة إلى الفلسطينيين بموجب اتفاقيات أوسلو[19] ـ على المستوطنين الآن؟ لم هذا التغير المفاجئ في رأيه، حتى وإن اقتصر ذلك على غزة؟

كان هناك أكثر من مجرد الشك لدى المعلقين في وسائل الإعلام العبرية أن شارون الذي يواجه ضغطاً من الرئيس جورج بوش للمساعدة في إقامة «دولة فلسطينية قابلة للحياة» كجزء من خطة سلام برعاية الولايات المتحدة تعرف باسم «خارطة الطريق» كان بحاجة إلى تنازل ليتخلص من ضغط الأمريكيين عليه[20]. كان عليه إعطاء الفلسطينيين شيئاً يمكن طرحه كخطوة أولى على طريق الدولة الفلسطينية[20]. كانت غزة عاملاً صغيراً من المشروع الصهيوني ويمكن التضحية به دون كبير عناء: فليس لها أهمية دينية أو تاريخية بالنسبة للشعب اليهودي، ولم يكن يعيش فيها سوى بضعة آلاف من المستوطنين هناك. على أن الأهم من ذلك، هو أن غي قطع إسرائيل علاقتها بقطاع غزة الصغير ولكن المزدحم بالسكان، كانت تتخلص أيضاً من سكان فلسطينيين غير مرغوب بهم يقدر عددهم بـ 1.3 مليون، أي أكثر من ربع جميع الفلسطينيين الذين وقعوا تحت سيطرتها[22]. لقد كان سكان غزة شوكة ديمغرافية في خاصرة إسرائيل لمدة طويلة. وكان رئيس وزراء سابق، اسحاق رابين، قد أعلن على الملأ أنه كان يتمنى لو أن غزة «يبتلعها البحر». وأضاف قائلاً: «بما أن هذا لن يحدث، لابد من إيجاد حل للمشكلة»[23]. ويبدو أن شارون وجد الحل الأمثل في الانفصال عن غزة.

خلال مجرى الانتفاضة الثانية اتضح بشكل متزايد للسياسيين والدبلوماسيين والأكاديميين والجنرالات الإسرائيليين أن استمرار حكم إسرائيل للأراضي المحتلة، كان يفقد شرعيته ـ حتى من وجهة نظر الأمريكيين. لقد انتهت عملية سنوات أوسلو، حين كان بوسع إسرائيل إخفاء سيطرتها من خلال نظام عرفات الفاسد والسلطة الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة. كان من الواضح أن إسرائيل عادت لتولّي السلطة وتسيير الأمور مباشرة من القدس، حتى رغم الدعاية الكبيرة التي قامت بها في القيام من حين لآخر بإعادة مدينة من مدن الضفة الغربية إلى قوات الأمن الفلسطينية. ورداً على ذلك، كان يجري تصعيد حملات الكنائس العالمية لسحب استثماراتها من إسرائيل[24]، واعتمد أكبر اتحاد بريطاني لمحاضري الجامعات قراراً في إبريل2005 لمقاطعة جامعتين إسرائيليتين[25]. ومع أنه تم من خلال دهلزة الأكاديميين الإسرائيليين واليهود في بريطانيا نقض القرار بعد وقت قصير، إلا أن العوائق السيكولوجية والعاطفية، التي كانت فيما مضى تمنع الجماعات في الغرب من معاقبة إسرائيل، قد بدأت تنهار.

غزة والخوف من المقارنة مع الفصل العنصري

إن مناخ الرأي الأشد قسوة قد أوجدته جزئياً في أوروبا أصوات أكثر جرأة مستعدة لمقارنة حكم إسرائيل في الأراضي المحتلة بحكم البيض في جنوب أفريقيا خلال سنوات الفصل العنصري[26]. ومن المفارقة أن الأكاديميين الإسرائيليين الذين تسيطر عليهم الهواجس الأمنية كانوا يُجرون إلى حد كبير نفس الحساب ويحذرون زعماءهم

بشأن الحاجة الملحة إلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية[27]. وكانتالحسابات السياسية والإثنية هي التي تدفعهم إلى هذا التفكير [28]: بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن ـ في الأرض التي كانت تعرف في يوم من الأيام باسم فلسطين والتي يتوق إليها اليوم الكثيرون من الإسرائيليين بوصفها الدولة الموسعة لـ «إسرائيل الكبرى» ـ كان عدد السكان من اليهود والفلسطينيين قد أصبح في حكم المتساوي. ودلت أرقام الديمغرافيين الإسرائيليين أنه يوجد 5.2 مليون من اليهود مقارنة بما يزيد قليلاً عن 4.9 مليون فلسطيني، هم مجموع السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل والضفة الغربية وغزة[29]. وبالنظر لمعدل الولادات الأعلى بكثير، سوف يصبح الإسرائيليون عما قريب أقلية في إسرائيل الكبرى[30]. وما إن تصبح المنطقة أكثرية من غير اليهود، كما تنص على ذلك الحجج، حتى لا يكون على الفلسطينيين سوى المطالبة بصوت واحد لكل شخص واحد كي تنهار خديعة «الدولة اليهودية والديمقراطية». وعندئذ سوف يتعين على إسرائيل الكبرى أن تطبق نموذج الفصل العنصري سيئ السمعة لفرض حكمها أو أن تجد نفسها قد تحولت إلى فلسطين الكبرى جراء حركة الديمغرافيا.

في نوفمبر 2003، أوضح إيهود أولمرت، وهو أحد أعضاء الدائرة الصغرى في حكومة شارون، في مقابلة أجرتها معه صحيفة هآرتس، المأزق الذي تواجهه إسرائيل. وهو في هذا إنما كان من دون شك يعكس التفكير الجديد لرئيس الوزراء.

لا أشك أبداً أنه بعد مدة وجيزة سوف تضطر حكومة إسرائيل إلى التصدي للقضية الديمغرافية بكل جدية وتصميم... إن وقتنا محدد. إن أعداد الفلسطينيين غير المهتمين بحل الدولتين الذي يتم التفاوض بشأنه في تزايد، لأنهم يريدون تغيير جوهر الصراع من النموذج الجزائري [للمقاومة المسلحة للاحتلال] إلى أنموذج جنوب أفريقيا. من نضال ضد «الاحتلال» حسب قولهم، إلى نضال من أجل صوت واحد لكل شخص واحد. وهذا، بالطبع، نضال أكثر نظافة، أكثر شعبية ـ وفي خاتمة المطاف، أشد قوة. أما بالنسبة لنا فإنه يعني نهاية الدولة اليهودية.

وخلُص أولمرت إلى ما بدا أنه تبرير للانسحاب من غزة الذي كان شارون سيعلن عنه عما قريب: «تتمثل الصيغة للنطاقات الحاصرة لحل أحادي في: زيادة عدو اليهود إلى الحد الأقصى، وتقليص عدد الفلسطينيين إلى الحد الأدنى»[31].

وقد أوجز البروفسور آرنون سوفر، رئيس قسم الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيكس) في جامعة حيفا، وأشهر أنبياء الكارثة الديمغرافية، مأزق إسرائيل بعبارات أشد صرامة في يوليو 2004، بعيد كشف شارون عن خطة الانفصال. وقد وضع سوفر نفسه مكان الفلسطينيين ووصف نظرتهم المحتملة إلى مستقبل الصراع من منطلق ما كانوا يدعونه «سجون» غزة والضفة الغربية:

> لا يسمح اليهود بأن يكون لنا جيشاً، في الوقت الذي يحيط جيشها القوي بنا. ولا يسمحون بأن يكون لنا قوة جوية، في الوقت الذي تحلق قوتها الجوية فوق رئوسنا. ولا يعترفون لنا بحق عودة

[اللاجئين]. فلم نتوصل إلى صفقة معهم؟ لم نقبل دولة منهم؟ فلنصبر 10 سنوات أخرى، حين سيشكل اليهود 40 بالمائة من البلاد، في حين أننا سنشكل 60 بالمائة. لن يسمح العالم لأقلية بأن تحكم أكثرية، لذا فسوف تكون فلسطين لنا[32].

مما لا شك فيه أن شارون، مثل أولمرت وسوفر، كان يعتبر فصل غزة بأنه أدنى سعر يتم دفعه للمحافظة على مركز إسرائيل الدولي وسيطرتها على القسم الأعظم من الضفة الغربية. إن التخلص من 1.3 مليون من سكان غزة من شأنه أن يوفر للدولة اليهودية قليلاً من الوقت فيما تبحث عن طريقة للتعامل مع مشكلاتها الديمغرافية الملحة[33]. على أن شارون، في حمأة الجدال الذي كان يدور حول الانسحاب من غزة، كان يتجنب شخصياً الإشارة إلى المسائل الديمغرافية، مفضلاً مبررات الدولة المعتادة التي تستند إلى «الأمن». قد أشار يوسي آلفر، مستشار إيهود باراك السابق، إلى السبب الأكثر احتمالاً: «إن شارون على ما يبدو يقلل من شأن الديمغرافيا لأن إبرازها من شأنه أن يلقي الأضواء على دوره المركزي في استيطان الضفة الغربية وغزة خلال العقود الثلاثة المنصرمة، وهو ما أوجد المشكلة الديمغرافية بالأصل»[34]. ولم يبدأ شارون بالإشارة إلى وجود ضرورة ديمغرافية خلف الانسحاب إلا عندما بدأت إسرائيل بإخلاء المستوطنات في أغسطس 2005. ففي كلمة متلفزة، طرح سبباً أساسياً لترك غزة: "لا يمكننا التمسك بغزة إلى الأبد. ففيها يعيش أكثر من مليون فلسطيني وضعف عددهم في كل جيل»[35]. أما نائب

رئيس الوزراء شمعون بيريز فقد كان أكثر صراحة فقد قال لبرنامج «أخبار الليلة» الذي تبثه هيئة الإذاعة البريطانية: «إننا ننسحب من غزة لاعتبارات ديمغرافية»[36].

ظهور توافق يهودي

مع أنه ما من أحد كان يرى العلاقة بين الانسحاب والحظر الفعلي على زواج عرب إسرائيل من الفلسطينيين، والاقتراح بمنع الإسرائيليين من الزواج من غير اليهود من جهة فإن كل ذلك كان ناجماً عن موجة جديدة من الشوفينية اليهودية التي كانت تجتاح إسرائيل، وتكسب أتباعاً عبر الطيف السياسي وعلى أعلى المستويات، من جهة أخرى[37]. ففي النظرة التي كان يسوِّقها المسئولون الإسرائيليون أثناء الانتفاضة الثانية، اعتبرت الدولة اليهودية مكاناً لا يرحب فيه إلا باليهود واليهود فقط هم الذين يؤخذون بعين الاعتبار. إن هواجس الأعداد التي كان الديمغرافيون يروجون لها ونظرة الإجلال إليهم من جانب وسائل الإعلام، كانت دليلاً على ضحالة المقاربة واتجاهها المعادي للديمقراطية. وكان بعض الزعماء الإسرائيليين لا يزالون يستخدمون «الأمن» في الدفاع عن السياسات التي تنتهك حقوق غير اليهود، ولكن بدرجة أقل من القناعة. لقد كان التمييز بين القضايا الأمنية والديمغرافية يشوبه الإبهام على الدوام في التفكير الصهيوني لكنه أصبح الآن يتجه إلى الاختفاء. وكما أشار إيلان سابان، أستاذ القانون في جامعة حيفا، وهو مغموم: «لقد أصبحنا، لسوء الحظ، دولة يهودية وديمغرافية»[38].

هذه الهواجس لم تكن جديدة على الإطلاق. فقد كانت استطلاعات الرأي منذ السبعينيات تظهر ثباتاً ملحوظاً في إجابات اليهود الذين تم استطلاع آرائهم عندما سئلوا عن الخصائص المثالية لبلدهم. على سبيل المثال، أظهر استطلاع أجرته جامعة حيفا في 1995، قريباً من قمة التفاؤل بشأن عملية سلام أوسلو، أن 95بالمائة من اليهود الإسرائيليين رفضوا الفكرة التي مفادها أن إسرائيل ديمقراطية ليبرالية. وقد وجد الفريق بنتيجة سلسلة من الاستطلاعات التي جرت بين 1980 و1995 أن 60 بالمائة من اليهود الإسرائيليين، وسطياً، كانوا يعتقدون أن طابع دولتهم اليهودي أهم من طابعها الديمقراطي[39].

وقد تأكدت هذه النتائج ثانية في 2003في استطلاع رئيس للرأي، «المؤشر الديمقراطي»، الذي نظمه معهد ديمقراطية إسرائيل، لقد أظهر هذا الاستطلاع «اكتشافات تدعو إلى الهلع». وخلُص إلى أن: «الصورة التي تظهر استناداً إلى مختلف المؤشرات أن إسرائيل هي ديمقراطية شكلية لم تكتسب بعد خصائص الديمقراطية الحقيقية». فحسب الاستطلاع، كان 77 بالمائة فقط من اليهود الإسرائيليين يعتقدون بأن الديمقراطية من أي نوع هي شكل مرغوب فيه من الحكم، وصنفوا إسرائيل في أدنى درجة في عملية مسح مقارن لمواقف الجمهور في 35دولة ديمقراطية. وقال أكثر من نصف اليهود الإسرائيليين بأنهم يعارضون المساواة مع المواطنين العرب؛ وعارض

أكثر من الثلثين انضمام الأحزاب السياسية العربية إلى الحكومة ورأى 57 بالمائة أنه يجب تشجيع المواطنين العرب على الهجرة، إما بالإغراء أو بالقوة[40].

ورغم أن التفكير المناهض للديمقراطية والمناهض للعرب كان سائداً لدى الجمهور اليهودي خلال عقود من الزمن ـ وهو تراث من التربية الصهيونية منذ المهد ـ فقد كان يوجد شيء جديد واضح بشأن المناخ السياسي في إسرائيل بعد اندلاع الانتفاضة الثانية. وقد تجلى ذلك في استعداد زعماء البلاد، بمن في ذلك صفوة الجناح اليساري، أن يصدروا تصريحات مستخدمين نفس اللغة الشوفينية التي تسمع عادة في الشارع أو من اليمين المتطرف. لقد تجلى توافق الآراء الجديد في اتفاق الحاخامات والسياسيين والجنرالات والمفكرين، من كافة الأطياف السياسية، على أن البلاد بحاجة إلى أن تعود إلى ما كان يُرى بأنه رؤيا تأسيسها: أي دولة يهودية لليهود فقط وتتكون من اليهود فقط.

ولم تسفر التقارير متزايدة الصخب حول النمو الديمغرافي للأقلية الفلسطينية إلا عن زيادة شدة الهلع. فعلى سبيل المثال، لقد حذر البروفسور سوفر من جامعة حيفا أن النمو الديمغرافي لعرب إسرائيل البالغ حوالي 3.5 بالمائة سنوياً، كان مماثلاً لأفريقيا جنوب الصحراء لكن معدل وفياتهم كان قريباً من معدل وفيات أوروبا. وأشار أيضاً إلى أن معدل زيادة البدو في النقب أعلى أيضاً إذ أنه يبلغ 4.5 بالمائة، وهو من أعلى المعدلات في العالم. وحسب توقعات سوفر سوف يصل عدد

المواطنين العرب إلى 2.1 مليون بحلول عام 2020. وبالنظر إلى معدل ولادات اليهود البالغ 1بالمائة فقط، فقد توقع حدوث كارثة ديمغرافية، حيث ستنمو الأقلية «غير اليهودية» لتبلغ 32 بالمائة من السكان في غضون بضع سنوات. ومن شأن هذا أن يمنح عرب إسرائيل قوة انتخابية يمكن، كما حذر، أن تقوض الخصائص الديمقراطية وتنقل السيطرة الفعالة للكنيست إلى الزعماء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

> يستخدم زعماء السلطة الفلسطينية القوة الانتخابية لعرب إسرائيل من أجل أغراضهم... ويمكن [لعرب إسرائيل] ترجيح كفة الميزان في القرارات المتعلقة بمستقبل الجولان أو مستقبل القدس إذا ما رحت هذه القرارات على الاستفتاء أو إذا تم تضمينها في البرنامج الانتخابي لحزب من الأحزاب. ويكون في أيديهم سلطة تقرير حق العودة أو تقرير من هو اليهودي... وفي بضع سنوات أخرى، سوف يكون بوسعهم تقرير ما إذا كانت دولة إسرائيل ستستمر في كونها دولة يهودية ـ صهيونية أو ما إذا كان يجب أن تتحول إلى دولة لجميع مواطنيها»[41].

بالنظر لهذا النوع من المنطق، فإن فلسطينيي الضفة الغربية وغزة يشكلون مشكلة أقل بكثير من أقلية إسرائيل العربية الكثيرة. ويمكن لمزيج من بناء الجدران والانسحاب إبقاء فلسطينيي الضفة الغربية وغزة خارج الدولة اليهودية. ولكن بعد أن تتم تلك العملية، فإن من شأن الإسرائيليين أن يظلوا يواجهون السؤال الصعب بشأن ما يفعلون بالسكان الفلسطينيين الذين يتكاثرون بسرعة ويعيشون في قلب إسرائيل، كمواطنين متساوين، على ما يفترض. فكيف يتم التصدي

للخطر الذي يشكله نموهم الديمغرافي على الطابع اليهودي للدولة؟ وكيف يمكن منعهم بالوسائل الديمقراطية من إعادة الفلسطينيين إلى الدولة من خلال الزواج؟ وكيف يمكن الاستمرار في إبعاد خمس السكان من مراكز السلطة في الوقت الذي كل ما يطالبون به هو الإصلاح الديمقراطي المتمثل بـ «دولة لجميع مواطنيها»؟ وفيما كانت حكومة شارون تصوغ الردود على هذه الأسئلة انضم رجال السياسة والأكاديميون من اليسار إلى تلك الردود.

ولادة بيني موريس جديد

أصبح بيني موريس، وهو مؤرخ مرموق فعل الكثير لنسف خرافات الرواية الصهيونية التقليدية لتأسيس إسرائيل، يجسد التشويهات الفكرية المخيفة التي يحتاج إليها اليسار في العهد السياسي الجديد. فقد بدأ خلال مجرى الانتفاضة الثانية يجادل بأن زعماء الصهيونية قبل تأسيس الدولة قد فشلوا في رسالتهم التاريخية لإنشاء دولة يهودية كلياً عندما سمحوا لبقية من السكان الفلسطينيين بالبقاء داخل حدود إسرائيل خلال حرب 1948. فقد أصبح الـ 150000 فلسطيني أكثر من مليون عربي إسرائيلي اليوم، وهم جماعة من السكان أطلق عليهم اسم «القنبلة الموقوتة».

ظهر تفكير موريس في أول الأمر في صحيفة «الغارديان» البريطانية في 2002، عندما أورد اقتباسات واسعة النطاق بالموافقة على كتابات الزعماء اليهود السابقين في فلسطين. وقد بين بشكل مقنع أنهم كانوا يعرفون بأنه لا يوجد سوى طريقة واحدة لإنشاء دولة

يهودية: من خلال الطرد الجماعي للسكان الفلسطينيين الأصليين[42]. وقام موريس لاحقاً بكسوة هذه الأفكار لحماً في مقابلة مطولة مع صحيفة هآرتس. فبعد أن أشار إلى أن أول رئيس وزراء لإسرائيل، ديفيد بن غوريون، قد أكد قبل حرب 1948 على «وجود مناخ للترانسفير (النقل) ـ وهي الكلمة التي يفضلها الإسرائيليون على العبارة الصريحة «التطهير الإثني» ـ ومضى يقول:

> أعتقد أن [بن غوريون] ارتكب خطأً تاريخياً فادحاً في 1948. فمع أنه كان يدرك المشكلة الديمغرافية والحاجة لإقامة دولة يهودية من دون أقلية عربية كبيرة، إلا أنه أصابه الخوف خلال الحرب. وفي خاتمة المطاف، تعثر... أعرف أن هذا يذهل العرب والليبراليين والأنواع المستقيمة سياسياً. لكني أشعر بأن هذا المكان من شأنه أن يكون أكثر هدوءاً وأقل معاناة لو أن المسألة حُلت بشكل نهائي آنئذ... وإذا كانت نهاية القصة ستكون قاتمة بالنسبة لليهود، فإن ذلك سيكون لأن بن غوريون لم يكمل الترانسفير في 1948. لأنه ترك احتياطي ديمغرافي كبير وسريع التغير في الضفة الغربية وغزة وداخل إسرائيل ذاتها[43].

وقد أوضح موريس أن هواجسه المتعلقة بهذا «الاحتياطي الديمغرافي سريع التغير»، مردها إلى نظرته إلى العقل الفلسطيني بأنه من حيث الأساس غير عقلاني ومريض، وهو الموقف الذي يبدو أنه تكون لديه خلال مقابلاته الشهيرة مع رئيس الوزراء السابق إيهود باراك. «عندما يتعين على المرء التعامل مع قاتل درج على القتل، ليس

من المهم كثيراً اكتشاف السبب الذي جعله قاتلاً من هذا النوع. المهم هو زج القاتل في السجن أو إعدامه». وعندما سئل عن كيفية التعامل مع العقلية الإجرامية للفلسطينيين، أجاب موريس: «يجب إقامة شيء مثل القفص حولهم. وأنا أُدرِك أن هذا يبدو شيئاً فظيعاً. إنه شيء وحشي بالفعل. لكن لا يوجد أي خيار آخر. فهناك حيوان مفترس ينبغي حبسه بطريقة أو بأخرى».

على أن موريس مضى يقول بأن سياسة القفص قد لا تتمكن في خاتمة المطاف من احتواء الفلسطينيين، وعندئذ فإن إسرائيل ستواجه نفس لحظة الأزمة التي واجهتها في 1948، حين كان لابد من طرد الفلسطينيين لإنقاذ الدولة اليهودية. هذه المرة لا يسع إسرائيل أن تتردد.

إذا كنت تسألني إن كنت أؤيد الترانسفير وطرد العرب من الضفة الغربية وغزة وربما حتى من الجليل والمثلث [داخل إسرائيل]، فإني أقول ليس في هذه اللحظة... لكن بوسعي أن أقول لك إنه في ظروف أخرى، ظروف الأهوال التي يتحدث عنها سِفر الرؤيا، التي سوف تتحقق في غضون خمس أو عشر سنوات، فباستطاعتي القول بعمليات الطرد.

ثم سأله محاوره إن كان الطرد يشمل الأقلية العربية. أجاب:

إن العرب الإسرائيليين عبارة عن قنبلة موقوتة. إن انزلاقهم إلى «الفلسطنة» الكاملة قد جعلهم سفراء العدو الذي يعيش بين ظهرانينا، إنه طابور خامس محتمل. فمن حيث الجوانب

الديمغرافية والأمنية، من المحتمل أن يقوضوا الدولة، بحيث أنه إذا وجدت إسرائيل نفسها مرة ثانية في وضع يهدد وجودها، كما كان عليه وضعها في 1948، فإنها قد تضطر إلى التصرف مثلما فعلت في ذلك الوقت.

كان موريس إنما يتابع النتيجة المنطقية لإيديولوجيا إسرائيل الخاصة بإقامة الدولة. تحتاج إسرائيل، بوصفها دولة «يهودية وديمقراطية» لأكثرية يهودية مقنعة لكي يكون بالإمكان تبرير قراراتها ـ حتى التي تتعلق بالتمييز والتعصب العنصري ـ على أنها إرادة الشعب. ويرى موريس أنه، مع تحول الحسابات الإثنية ضد الأكثرية اليهودية، فإنه يتعين على زعماء البلاد مواجهة نفس الأسئلة التي واجهها جيل 1948. كما يرى موريس أن الظاهرة الديمغرافية الأكثر مدعاة للقلق هي النمو الذي لا يلين للسكان العرب الإسرائيليين وما وصفه موريس بأنه «التحول إلى التطرف» أو «الفلسطنة». هاتان العبارتان اللتان درج الإسرائيليون على استخدامهما عند التحدث عن الأقلية الفلسطينية، نادراً ما جرى إيضاحهما. لقد كانتا عبارة عن اختزال يفهمه جميع الإسرائيليين، من موريس إلى شارون. ولكن ما هو معناهما بالضبط؟

لقد رأينا أن شارون وباراك كانا يعتقدان أن المواطنين العرب الإسرائيليين قد انفضح أمرهم في الانتفاضة الثانية على أنهم يشكلون جبهة ثانية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وقد توصلا إلى هذه النتيجة انطلاقاً من اعتقادهم بأنه لم يكن من الممكن لعرب

إسرائيل أن يكونوا وحدهم أصحاب الدعوة إلى «دولة لجميع مواطنيها»، وهي البرنامج السياسي لأحزاب الأقلية منذ أواخر التسعينات. يوجد ط رف آخر خلف الحملة. ويمكن استنتاج من هو الطرف المذنب من الهدف المتمثل بدولة من أجل جميع مواطنيها: أي تدمير إسرائيل كدولة يهودية. وكان باراك وشارون و، على ما يبدو، موريس أيضاً يرون أن هذا دليل كاف على أن عرفات والسلطة الفلسطينية هم أصحاب الفكرة. فهم يعتقدون أن الفلسطينيين كانوا يأملون استخدام العرب الإسرائيليين كجنود في المقدمة، يخربون إسرائيل من الداخل عبر حملة ديمغرافية من أجل الدمقرطة.

غير أن المخاوف الديمغرافية للزعماء الإسرائيليين لم تتوقف عند هذا الحد. فقد أظهر تعديل قانون الجنسية أن شارون كان يرى أيضاً أن حق المواطنة الذي يتمتع به عرب إسرائيل يمكن أن يتم استغلاله أيضاً من قبل الزعماء الفلسطينيين. وفيما تحاول إسرائيل عزل نفسها عن الفلسطينيين من خلال إقامة الجدران والانسحاب، فإن عرفات يمكنه استعادة المبادرة عبر تحويل الزواج إلى سلاح ديمغرافي. فإذا شجع الفلسطينيين على الزواج من الإسرائيليين فسوف يكون لهم الحق في مغادرة سجونهم في الضفة الغربية وغزة والعودة إلى إسرائيل بصفة أزواج لمواطنين إسرائيليين. ففي تصور شارون وموريس، كان عرب إسرائيل حصان طروادة، يحملون بداخلهم بذور دمار الدولة اليهودية.

قنبلة عرب إسرائيل الموقوتة

لقد أعرب كبار الزعماء السياسين والعسكريين عن مخاوف مماثلة بشأن «القنبلة الموقوتة» التي تمثلها الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. ففي أكتوبر 2004، بعد فترة من الإعلان عن الانسحاب من غزة، قال وزير الأمن العام، جدعون إيزرا لصحيفة يديعوت أحرَونوت أن وجود المواطنين الفلسطينيين في الدولة اليهودية كان أكثر جانب محفوف بالمشاكل في الصراع. «يوجد مواطنون عرب في دولة إسرائيل. هذه أكبر بلية عندنا. فبعد انتهاء الأمور في غزة، وانتهاء الأمور في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، فسوف تبقى لنا أكبر بلية»[44].

لقد وصف رئيس هيئة أركان إسرائيل العسكري خلال معظم فترة الانتفاضة الثانية، موشيه يعالون، إخماد الانتفاضة الفلسطينية بأنه «نهاية حرب الاستقلال»، يعني ضمنياً أنه يعتبر الهجوم العسكري على الفلسطينيين إتمام مهمة لم تنتهي في 1948. وقال إن خطر الفلسطينيين يشبه السرطان.

> عندما تتعرض للهجوم من الخارج فإنك تستطيع رؤية الهجوم. وقد تصاب بجروح. أما السرطان فإنه شيء داخلي. لذا، فإني اعتبره أكثر خطورة، لأن التشخيص هنا أمر حاسم... وإن تشخيصي المهني هو أنه توجد ظاهرة هنا تشكل خطراً وجودياً[45].

أشار عالِم الاجتماع باروش كيمرلينغ إلى أن الإسرائيليين يعتبرون الفلسطينيين في الأراضي المحتلة مشكلة خارجية. لذا فعندما تحدث يعالون عن خطر «داخلي» فإنه كان يشير على ما يبدو إلى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل[46]. وقد تأكد هذا التفسير جراء مقابلة لاحقة، في 2005، فيما كان يعالون يستعد للتخلي عن منصبه. وقد أشار إلى كارثة سفر الرؤيا القادمة التي ذكرها موريس. فعلاوة على «الخطر الوجودي الخارجي» الذي يتهدد بقاء الدولة اليهودية من جانب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، قال: «ثمة خطر وجودي داخلي يقض مضجعي كثيراً، لكني لن أتحدث عنه طالما أنا أرتدي الزي العسكري»[47]. كان من الصعب تصور الخطر المعني إن لم يكن «سرطان» عرب إسرائيل.

لقد عكست ملاحظات موريس بأن الأقلية العربية تشكل خطراً «ديمغرافياً وأمنياً ضبابية هذه العبارات في الخطاب الإسرائيلي. إن الخطر الديمغرافي المتمثل بمعدلات ولادات العرب العالية، التي تعني بالنسبة لإسرائيليين من أمثال موريس أن الدولة اليهودية كانت تغرق في موجة المواليد العرب، كان خطراً لا مفر منه على البقاء في المدى الطويل ـ وبالتالي أمن ـ الدولة اليهودية. ويرى الكثيرون من الإسرائيليين أنه أكبر خطر أمني يواجه إسرائيل. كان هذا الرأي يلقى تأييداً من جانب رئيس الوزراء السابق بنيامين نتانياهو. فقبيل المقابلة التي أجريت لموريس، ألقى نتنياهو، الذي كان حينئذ وزير المالية في حكومة شارون، كلمة في مؤتمر هيرزيليا، الذي يعتبر أكبر تجمع سنوي لرجال السياسة والأمن، حيث قال لهم:

إذا كانت توجد مشكلة ديمغرافية، وهي موجودة بالفعل، فإنها تتعلق بعرب إسرائيل الذين سيظلون مواطنين إسرائيليين... لذا فإننا بحاجة إلى سياسة تضمن قبل كل شيء وجود أكثرية هودية. أقول هذا دون تردد، كليبرالي وديمقراطي ووطني يهودي[48].

كابوس الصهيونية الديمغرافي المتطاول

لقد سبق أن تم شق الطريق الإيديولوجي الذي تسير عليه إسرائيل بتصميم متزايد بعد اندلاع الانتفاضة الثانية قبل ذلك بكثير، في الأحداث التي أدت إلى تشكيل الدولة اليهودية في الوطن العربي. وقد نصت فلسفة الصهيونيين لما قبل الدولة، من أمثال فلاديمير جابوتينكسي، على أن الحاجة تدعو إلى سياسة قوة «جدار حديدي» لجعل سكان البلاد الفلسطينيين الأصليين يخضعون. على أن إسرائيل، التي كانت تواجه عداء مستديماً من جانب الفلسطينيين جراء تجريدهم من وطنهم في 1948، قد أقامت جدرانها لاستبعادهم أيضاً. وقد وصف المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابي الصهيونية، التي هي الأساس الإيديولوجي للدولة اليهودية، كما يلي: «لقد أقفلت الأبواب ورفعت الجدران عالياً للحيلولة دون اجتياح عربي للقلعة اليهودية»[49].

وأشار مويس إشارة صحيحة إلى أن «المشكلة الديمغرافية كانت هاجساً صهيونياً مستديماً قبل إنشاء إسرائيل بمدة طويلة. ففي بداية القرن العشرين، فيما كانت الحركة تسعى إلى تركيز انتباه اليهود

ومواردهم على فلسطين، زعم الكثيرون من زعمائها أن البلاد أرض قاحلة مهجورة تنتظر وصول اليهود الرائدين ـ أو كما نص الشعار الذي أشاعه الكاتب اليهودي البريطاني زانغويل ـ هي «أرض من دون شعب لشعب من دون أرض»[50]. وفي مكان آخر أشار زانغويل إلى مئات الآلاف من سكان فلسطين الأصليين بأنهم «مخيم أعراب»[51]. وقد حاول بضعة صهيونيين معارضة التفكير المبني على التخمينات، بمن في ذلك المفكر اليهودي آشر غينزبورغ، المعروف بالاسم العبري أهاد هآم، الذي قال في 1891 بعد رحلة قام بها إلى فلسطين: "نحن في الخارج درجنا على الاعتقاد بأن أرض إسرائيل تكاد تكون مقفرة الآن، وأنها عبارة عن صحراء غير مزروعة... لكن الحقيقة هي أن الواقع غير ذلك. ففي أنحاء البلاد، من الصعب العثور على حقول غير مزروعة»[52].

جاء في تقرير للجنة أنجلو ـ أمريكية في 1946عشية إنشاء إسرائيل، أن عدد سكان فلسطين كان يقارب 1.3 مليون من الفلسطينيين و، بعد موجات من الهجرة قريبة العهد، 600000 من اليهود. كان السؤال الصعب الذي يواجه الصهيونيين هو كيف يمكن إنشاء دولة يهودية على أرض تعتبر الوطن الفلسطيني لثلثي سكانها. وحتى تقسيم البلاد الذي اقترحته الأمم المتحدة في نوفمبر 1947 ما كان من شأنه سوى تأجيل المشكلة بالنسبة للصهيونيين، ويوجد دولة عربية تكاد تكون مسكونة حصرياً بالفلسطينيين، ودولة يهودية تسكنها أقلية صغيرة من اليهود. ففي غضون جيل أو جيلين كان سيوجد

دولتان عربيتان[53]. ورغم الدعم الرسمي للمسئولين في الحركة الصهيونية لخطة الأمم المتحدة، فإن زعماءها لم يشعروا بخيبة الأمل جراء رفض الفلسطينيين للتقسيم والذريعة التي أتاحها لهم هذا الرفض، حسب رأي إيلان بابي، «لتنفيذ عملية طرد منظمة للسكان المحليين ضمن المنطقة المخصصة للدولة اليهودية»[56].

مما لا شك فيه، أنه مع اقتراب نهاية الانتداب، كانت الحسابات السياسية تتمثل ب بالاهتمام الطاغي للصهيونيين الذين يعدون العدة لخروج البريطانيين. ولدى الإعلان من طرف واحد للدولة في مايو 1948، بدأ الزعماء اليهود إعادة كتابة ديمغرافيا فلسطين عبر ثلاثة سياسات متفرعة: الأولى، الطرد الجماعي للفلسطينيين تحت غطاء الحرب؛ والثانية، تشجيع الهجرة اليهودية على نطاق واسع (و، على العكس من ذلك، معارضة حق العودة للفلسطينيين الذين تم طردهم)؛ والثالثة، الدعم المالي وغير المالي لتحسين معدلات ولادة اليهود على حساب معدلات ولادة العرب. وحتى منذ أكتوبر 1948، أي قبل بضعة شهور من نهاية الحرب، وضع بن غوربون حداً أقصى للسكان العرب في الدولة اليهودية بنسبة 15 بالمائة، وهو رقم لم يتم الابتعاد عنه كثيراً أبداً خلال أكثر من نصف قرن[55].

حدث أكبر حجم من طرد الفلسطينيين خلال حرب 1948 التي استمرت لمدة سنة، والتي دعاها الإسرائيليون بحرب الاستقلال. وقد تم طرد حوالي 750000من الفلسطينيين من الدولة التي أنشئت

حديثاً، أو 80 بالمائة من الـ 900000 فلسطيني الذين كانوا يعيشون داخل الحدود الجديدة. كانت الرواية الخرافية التي روجها الصهيونيون هي أن الفلسطينيين هربوا بناء على أوامر زعمائهم[56].

ولم يضرب صفحاً عن هذه الرواية أخيراً إلا في ثمانينيات القرن العشرين، عندما فتحت السجلات التاريخية للإطلاع. لكن بيني موريس، الذي أمضى عدة سنوات وهو يبحث في أراشيف دولة إسرائيل والأراشيف العسكرية، يقدم سبباً أكثر معقولية لهرب الفلسطينيين: وهو سياسة إسرائيل المنهجية في ارتكاب المجازر في البلدات والقرى الفلسطينية، وهي لا تقل عن 24 حسب أحدث التقديرات وأكثرها محافظة؛ واغتصاب النساء والفتيات من قبل الجنود الإسرائيليين، وعمليات القتل التعسفي.

يقول موريس:

> في عملية حيرام [كانت في أكتوبر 1948 القلب الفلسطيني الشمالي للبلاد] كان يوجد تركيز عال غير اعتيادي على إعدام الناس الذين يتم وقفهم أمام الجدران أو بالقرب من بئر وذلك بطريقة منتظمة. هذا لا يمكن أن يكون من قبيل المصادفة. بل كان نمطاً من الأنماط. يبدو أن مختلف الضباط الذين اشتركوا في العملية فهموا أن أوامر الطرد التي تلقوها تسمح لهم بالقيام بتلك الأفعال بغية تشجيع السكان على الهروب في الطرقات... وقد عمل بن غوريون على إخماد الموضوع. فقد تستر على الضباط الذين قاموا بالمذابح[57].

تواصلت عمليات طرد الفلسطينيين على نطاق أصغر طيلة السنوات الأخرى للدولة[58]. ففي عام 1950، تم نقل السكان الباقين البالغ عددهم 2700 من الفلسطينيين في بلدة المجدل عبر الحدود إلى قطاع غزة؛ وتم إسكان مستوطنين يهود مكانهم في البلدة التي أطلقت عليها تسمية عبرية «أشكلون». وتم طرد 7000 من البدو من النقب، إما إلى الأراضي الأردنية أو المصرية، خلال فترة سنة اعتباراً من نوفمبر 1949. وأجبر أكثر من 5000 من الفلسطينيين إلى مغادرة قراهم في منطقة وادي عاره والعبور إلى الضفة الغربية في صيف 1949[59].

ثمة أدلة على أنه كان يوجد خطط لعمليات طرد أوسع نطاقاً بكثير، رغم أن الزعماء الإسرائيليين قد أقلعوا على ما يبدو عن تنفيذ خططهم، ربما لأنهم خافوا من التداعيات الدبلوماسية. فقد دل استقصاء أجرته صحيفة إسرائيلية في 1991، على سبيل المثال، أن إسرائيل كانت تأمل، تحت ستار حرب السويس في 1956، في أن تطرد 40000من المواطنين ـ أو حوالي خُمس السكان العرب في إسرائيل ـ إلى الأردن. وتم إجهاض عملية «هافارفيريت» بعد أن قامت وحدة من الجنود، كان يفترض أن يفرضوا منع تجوال على قرية كفر قاسم العربية في إسرائيل كجزء من خطة الطرد، بارتكاب مجزرة ذُبح فيها الكثيرون من السكان المحليين بدلاً من ذلك[60]. في الفترة نفسها، كما ورد في كتاب نُشِر باللغة العبرية في 2005 استناداً إلى وثائق من أرشيف الدولة، اقترح إسحاق رابين، وهو لواء في الجيش ثم أصبح لاحقاً رئيساً للوزراء، إثارة حرب ضد الأردن كذريعة لإبعاد فلسطينيي

الضفة الغربية. فقد قال في اجتماع حضره بن غوريون: "يمكن طرد الغالبية العظمى منهم. وإذا كان العدد أقل فسيكون الأمر أكثر سهولة، لكن المشكلة من شأنها أن تُحلّ من حيث المبدأ. ولن تكون هذه العملية إنسانية، لكن الحرب ليست بصفة عامة مسألة إنسانية»[61]. ومع أنه لم يتم تنفيذ أي من الخطتين، فقد قام رابين، الذين كان مسئولاً عن القيادة الشمالية، بهجوم 1956، في أن يطرد إلى سوريا سكان قريتين في الجليل قرب بحيرة الحولة وعددهم 2000[62].

وخلال حرب الأيام الستة في 1967 وما أعقب ذلك من احتلال الضفة الغربية وغزة وطرد أكثر من 300000 من الفلسطينيين إلى الأردن ومصر. وكانت سياسة الحكومة الإسرائيلية ترفض دائماً عودة الأكثرية الساحقة من اللاجئين على أثر حربي 1948 و1967. فعلى سبيل المثال، بعد حرب 1948، كتب بن غوريون يقول: «أنا لا أقبل المقولة التي مفادها أنه يجب أن لا نشجع على عودة [اللاجئين]:يجب منع عودتهم... مهما كلف الثمن»[64]. وتم إحباط أي خطر مادي لعودة سرية عبر الحدود عبر التدمير الجماعي للممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك تسوية أكبر من 400 قرية بالأرض، ونقل الأراضي العربية إلى جماعات زراعية يهودية مثل الكيبوتزيم والموشافين.

تم تحقيق «الإجراء الديمقراطي» الرئيسي الثاني ـ التلاعب بالحسابات الإثنية للأرض المقدسة لضمان إعطاء اليهود الأفضلية بشكل دائم ـ بعيد إنشاء إسرائيل، من خلال تشريع تمييز متنكر في

زي سياسة الهجرة. فقد أصدر الكنيست قانون العودة في 1950، الذي أعطى كل شخص من أصل يهودي حق المطالبة بمواطنة إسرائيلية تلقائية[64]. وقد استفاد من هذا القانون حتى الآن حوالي ثلاثة ملايين من اليهود، بمن فيهم ما لا يقل عن نصف مليون مهاجر بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في 1990[65]. يظهر مدى الأهمية الحيوية لهؤلاء الملايين الثلاثة في ضمان محافظة إسرائيل على أكثرية يهودية مقْنِعة من خلال أرقام السكان خلال خمسة عقود. فرغم معدل ولادات العرب الذي يفوق معدل اليهود بنسبة الضعفين، فقد بقيت نسبة اليهود إلى العرب ثابتة لم تتغير. وفي 1949 كان المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل البالغ عددهم 160000 يشكلون 13.6 بالمائة من مجموع السكان. وبحلول 1970 كان عدد المواطنين أكثر من الضعف حيث بلغ 365000، لكن نسبتهم إلى السكان انكمشت قليلاً لتصبح 12.5بالمائة[66]. واليوم ازداد عدد الأقلية العربية ليصبح 1.1 مليون وحوالي 16 بالمائة من السكان. (إذا تضمنت الأرقام الـ250000 فلسطيني الذين تم ضمهم إلى إسرائيل مع أراضي القدس الشرقية في 1967، فسوف ترتفع النسبة إلى 19بالمائة، وهو الرقم الذي أورده مكتب إسرائيل المركزي للإحصاء).

الأمهات البطلات في الدولة اليهودية

بالنظر لنجاح السكان العرب في المحافظة على وضعهم الديمغرافي رغم الموجات الكبيرة من الهجرة اليهودية، فقد انخرطت إسرائيل فيما دعي بـ «معركة الأرحام»، حيث شجعت على زيادة

معدلات الولادة لدى النساء اليهوديات. فقد كانت المحاولات الرئيسية تركز، تاريخياً، على التحكم بالمزايا المتعلقة بالأطفال. وكانت أهمية هذه التدابير واضحة بالنسبة إلى بن غوريون منذ 1949 حين أعلن جائزة نقدية لكل «أم بطلة» لدى ولادة طفلها العاشر[67]. وقال في مناسبة أخرى: «إن أي أم يهودية لا تنجب إلى هذا العالم، بقدر ما يكون ذلك يعتمد عليها، ما لا يقل عن أربعة أطفال أصحاء إنما تقصر في القيام بواجبها تجاه الأمة»[68]. كانت رؤيا رئيس الوزراء تتمثل بأن من شأن الأبوين الرائدين أن يربوا أطفالهم اليهود للخروج والسُكنى في الحدود الجديدة للدولة، وأن يتكاثروا دون نهاية فيما يقومون بـ «تخليص الأرض» من وصمة ماضيها الفلسطيني. وكان يتعين ملء أرض الميعاد، التي كانت قد أخليت من الغالبية العظمى من سكانها الفلسطينيين خلال الحرب في السنة المنصرمة، باليهود «الصبرا»، وهم اليهود الجدد المطالبون بحقوقهم والمستقلون الذين كان من المفروض أن يجعلهم تأسيس إسرائيل يُفَرِّخون.

بعد عشر سنوات، ألغى بن غوريون هذه المزية الخرقاء حيث اتضح أن الغالبية العظمى من المستحقين كن أمهات عربيات لا يهوديات. وصرح رئيس الوزراء بأن هذه البرامج في المستقبل «يجب أن تنفذها الوكالة اليهودية لا الدولة لأن الهدف هو زيادة أعداد اليهود لا سكان الدولة»[69]. فخلافاً للحكومة، تتمتع الوكالة اليهودية، وهي منظمة صهيونية عالمية لها صلاحيات شبه حكومية في إسرائيل، بحرية التمييز ضد المواطنين العرب.

ومع ذلك، فقد واصلت الدولة تطبيق سياستها التمييزية. ففي 1967، وهي السنة التي حصلت فيها إسرائيل على سكان فلسطينيين جدد كثيرين من خلال احتلالها للضفة الغربية وغزة، تم إنشاء مجلس في مكتب رئيس الوزراء يهتم بزيادة إنجاب النساء الإسرائيليات. وصرح رئيس الوزراء آنئذ، ليفي إيشكول، بأن «المقصود من السياسة الديمغرافية إيجاد مناخ يشجع على الإنجاب، في ضوء الحقيقة التي مفادها أنه ذو أهمية حاسمة لمستقبل الشعب اليهودي»[70]. وبعد سنة تم إنشاء صندوق لتشجيع الولادات يقدم مخصصات أطفال للأسر اليهودية التي يزيد عدد أطفالها عن الثلاثة. كما أن الأسر اليهودية الأكبر حجماً كانت تحصل على مبالغ رفاه إضافية، تبلغ حوالي ثلاثة أضعاف تلك التي تمنح للعرب. وتم منح مزايا أخرى مجاملة بموجب قانون 1983 للأسر التي تتمتع بنعمة الأطفال[71].

ومن جهة عكسية، كانت الدولة تأمل في خفض إنجاب العرب، رغم أنه، حسب رأي عالم الأنثروبولوجيا، رودا كنعانة، ظلت سياسات الدولة الاصطفائية المتعلقة بتشجيع الإنجاب «رمزية إلى حد بعيد» بالنظر إلى «الصعوبة المقترنة بتشجيع زيادة معدل ولادات اليهود دون تشجيع العرب على التكاثر أيضاً»[72]. وقد جاء في تقرير أوردته صحيفة هآرتس أن الحكومة قامت سراً بالطلب إلى شركات التأمين الصحي في البلاد في ستينات القرن العشرين خفض معدل ولادات العرب عبر التشجيع على استخدام موانع الحمل لدى السكان[73]. على أنه لم يتم تحقيق الشيء الكثير، على ما يبدو، حتى الثمانينيات

عندما بدأت وزارة الصحة مشاريع استثمارية في مجال تنظيم الأسرة مستهدفة السكان العرب بشكل غير تناسبي. فقد كتب كنعانه يقول: «كان من المعروف على نطاق واسع لدى موظفي وزارة (الصحة) أنه كان من الصعب الحصول على الموافقة من أجل إقامة عيادة عامة في منطقة عربية، لكن الموافقة كانت مضمونة إذا كانت العيادة المقترحة تتضمن عيادة لتنظيم الأسرة»[74].

ولم يبدأ اعتقاد الإسرائيليين إلا في التسعينيات بأن «الضغوط الديمغرافية» التي كانت تمارس منذ وقت طويل على البلاد كانت آخذة في التناقص بنتيجة غير متوقعة لهجرة يهودية ضخمة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وجراء عملية سلام انبثقت عن اتفاقات أوسلو التي كانت على ما تبدو تعد في نهايتها بتأسيس دولة فلسطينية، وإن كانت محدودة جداً. وقد تم إلغاء المجلس الديمغرافي في منتصف التسعينيات وقامت إسرائيل للمرة الأولى في تاريخها بالمساواة بين اليهود العرب في مخططات الأطفال.

غير أن فترة الراحة من الجدال الديمغرافي لم تستمر طويلاً. فمع تناقص طوفان المهاجرين من الاتحاد السوفييتي ليصبح مجرد قطرات خلال النصف الثاني من التسعينيات، سرعان ما أخذت الحكومة تبدي قلقها من عدم وجود احتياطي مستقبلي من المهاجرين اليهود. فعندما كان آريل شارون يردد، اعتباراً من 2001 فصاعداً، عزمه على إحضار مليون من اليهود إلى إسرائيل خلال السنوات القادمة، لم يكد الديموغرافيون في البلاد يستطيعون إخفاء

عدم تصديقهم[75]. وتم دفع مسائل الحسابات الإثنية إلى مركز المسرح جراء انهيار عملية أوسلو في أواخر 2000 واندلاع الانتفاضة في الأراضي المحتلة، التي اقترنت بالخطر المفترض لـ «جبهة ثانية» للمواطنين العرب داخل إسرائيل. وأخذ رجال السياسة والدبلوماسيون والأكاديميون ورجال الأعمال والصحفيون والجنرالات يعيدون صياغة «المشكلة الديمغرافية» بإلحاح جديد وبشكل أكثر عدوانية.

إعادة النظر في مفهوم المواطنة

ظهرت علامة هذا التحول في أول مؤتمر من نوعه نظمه معهد السياسة والاستراتيجية في مركز أبواب المعرفة المتبادلة في هيرزليا في ديسمبر 2000، بعيد اندلاع الانتفاضة. وأصبح المؤتمر، الذي جذب إليه 300 من أبرز الشخصيات في إسرائيل، حدثاً سنوياً يتم فيه كشف النقاب عن قرارات رئيسية تتعلق بسياسة الدولة، بما في ذلك، بعد ثلاثة سنوات، حل شارون من طرف واحد للصراع مع الفلسطينيين، أي «خطة الفصل» (الانسحاب)[76].

كان مؤتمر هرزليا الأول قد مهد السبيل لشارون وساعده في صياغة أفكاره المتعلقة بالفصل. فقد تصدى الخطباء، الذين تضمنوا شارون ذاته وشمعون بيريز وبنيامين نتانياهو، لـ «الخطر الديمغرافي» الذي يواجه إسرائيل، وركزوا على مشكلة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بدرجة أقل وبدرجة أكثر على المواطنين العرب في إسرائيل.

وبعد بضعة شهور، أصدر المؤتمر تقريراً يوصي بسلسلة من الحلول بما في ذلك نقل (ترانسفير) السكان. وقد أشار أحد كتاب صحيفة هآرتس إلى أن «صفوة الكيان السياسي والدفاعي في إسرائيل قد طلعوا علينا بوثيقة تقابل، في بعض توصياتها ولهجتها العامة، آراء اليمين المتطرف»[77].

وتضمن التقرير ردّين محتملين معاكسين على «الخطر الديمغرافي» الذي تشكله الأقلية العربية، وهما: «التكيف» و«الاحتواء».

> سياسة التكيف هي التي ينادي بها أولئك الذين ينظرون إلى إسرائيل كدولة لجميع مواطنيها ـ التي تكيف طابعها الوطني ورموزها ومؤسساتها مع التوازن الديمغرافي ـ السياسي المتغير. ومن جهة معاكسة، فإن الذين يدعمون المحافظة على طابع إسرائيل كما كان عند تأسيسها ـ أي دولة يهودية للشعب اليهودي ـ والذين لا يزالون يشكلون أكثرية بين السكان اليهود في إسرائيل، مجبرون على طرح استراتيجية معاكسة توفر رداً فعالاً على الاتجاهات آنفة الذكر [نحو «دولة لجميع مواطنيها»]، والإدراك في الوقت نفسه، بأنه، في بلد ديمقراطي، لا يمكن الحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل إلا إذا لم تنخفض إلى أدنى من ثلاثة أرباع مجموع السكن تقريباً[78].

كان التقرير واضحاً في منحاه. فقد أكد أن "الزيادة في الحصة الديمغرافية للأقلية العربية في إسرائيل هو اختبار مباشر لمستقبل إسرائيل كدولة يهودية ـ صهيونية ـ ديمقراطية»[79]. يجب علينا أن لا

نتجاهل السياق العام للروابط الإثنية والإيديولوجية والسياسية بين العرب في إسرائيل والشعب الفلسطيني والعالم العربي برمته[80]. وقد اقترح الكتاب سلسلة من الحلول لتعزيز الأكثرية اليهودية في البلاد، بما في ذلك اعتماد سياسات تشجيع معدلات الولادة لدى السكان اليهود وزيادة الهجرة اليهودية. وقد شدد التقرير على أهمية قانون العودة قائلاً: «لقد كان يهود الدياسبورا دائماً احتياطياً بشرياً تقليدياً في منع وجود أكثرية فلسطينية في إسرائيل»[81].

وقد جادل الذين وضعوا التقرير أنه، علاوة على تعزيز الأكثرية اليهودية، من الممكن تقليص عدد المواطنين العرب تقليصاً هاماً من خلال السياسات التي تعتمدها الحكومة. وتمثّل أحد الاقتراحات «بتشجيع» عرب إسرائيل على نقل (ترانسفير) مواطنتهم إلى دولة فلسطينية مستقبلية، مع الاستمرار في حيازة حقوق الإقامة في إسرائيل. وقد تم التأكيد أيضاً على توصية أخرى: أن يتم نقل قلب الأرض العربية كثيف السكان في إسرائيل ــ منطقة «المثلث الصغير» القريب من الضفة الغربية، هو وسكانه، إلى حكم السلطة الفلسطينية في عملية تبادل للأراضي يتم بموجبها انتقال الكتل الاستيطانية اليهودية الكبيرة داخل الضفة الغربية إلى إسرائيل.)[82] وقد تم تقديم اقتراح مماثل بالنسبة للقدس الشرقية.) وجادل منظم المؤتمر، أوزي أراد، وهو مستشار سابق لنتانياهو بأنه يمكن فرض الترانسفير على الـ 250000 مواطن من المثلث الصغير ضد إرادتهم. فقد قال: «في دولة ديمقراطية، إن الأكثرية هي التي تقرر سكان الحدود الوطنية»[83].

لقيت فكرة تبادل الأراضي و«نقل المواطنة»، كما سماها البعض، دعماً لدى الزعماء الإسرائيليين من اليسار واليمين على السواء. ففي مقابلة جرت في 2002، صرح إيهود باراك بأنه ليس «من غير المتطور» أن يتم نقل مواطنة عرب إسرائيل مع أنه أضاف قائلاً: «أنا لا أوصي بأن يتحدث عن ذلك الناطق باسم الحكومة»[84]. وفي الواقع، فإنه فكر ملياً وحده قبل سنتين بنفس المخطط ـ «تبادل للأراضي» ينتقل فيه المثلث وسكانه إلى الدولة الفلسطينية الجديدة ـ في كامب ديفيد، كما أوردت وسائل الإعلام الإسرائيلية لاحقاً[85]. لكن رغبته الجامحة في الترانسفير لم تتضاءل جراء عمليات الاستطلاع التي أظهرت أن 83 من سكان أم الفحم، وهي أكبر بلدة في المثلث، كانوا يعارضون ذلك معارضة شديدة[86].

وقد قيل إن خليفة باراك، آريل شارون، كان مغرماً أيضاً بالاقتراح. ففي فبراير 2004 أطلق فكرة نقل المثلث في مقابلة مع صحيفة معاريف، مضيفاً بأن المسألة كانت قيد الدراسة من قبل مستشاريه القانونيين[87]. وعندما استنكر الزعماء الإسرائيليون الاقتراح، شكك الناطق باسم شارون، رعانان غيسين، بدوافعهم قائلاً: «من الواضح أن الفلسطينيين الذين يأملون في اجتياح إسرائيل من خلال القنبلة الديمغرافية [معدلات الولادة الأعلى] يعارضون ذلك»[88].

بعد بضعة أسابيع من انتشار ملاحظات شارون على نطاق واسع، تراجع عن الفكرة، وطمأن سكان المثلث علناً بأنهم «جزء لا يتجزأ من سكان إسرائيل»[89]. لكن الاستقصاءات التي قامت بها وسائل الإعلام

العبرية كشفت النقاب عن أن شارون كان يدرس سراً فكرة «نقل المواطنة» مع المسئولين منذ أن تم انتخابه كرئيس للوزراء في أوائل 2001. فقد ذكر الصحفي بن كاسبيت أن شارون كان قد ناقش الخطة مع شمعون بيريز، الذي كان وزير خارجيته آنئذ، مشيراً إلى أنها أفضل طريقة لحماية أكثرية إسرائيل اليهودية. وقد نقل عن شارون قوله إلى أصدقائه الحميمين: «إذا كنا الآن نتبادل الأراضي [مع الفلسطينيين] فلم نعطيهم أرضاً فارغة عندما يكون بوسعنا نقل الأرض مع العرب الذين يعيشون فيها؟" وقد قال كاسبيت إن مشكلة شارون الرئيسية تكمن في أنه يرى أن مثل هذا النقل يمكن اعتباره جريمة حرب بموجب القانون الدولي. لذا فقد كان رجال الحكومة يحاولون» وضع رزمة «لإقناع العالم بها»[90].

الاتجاه السياسي يتحول إلى الترافسير

على الصعيد الشعبي اكتسبت كلمة «الترانسفير» ـ وهي الكلمة الملطفة للتطهير الإثني ـ بسرعة قبولاً واسع النطاق في الكنيست، في الجامعات وفي وسائل الإعلام وفي الشارع. وقد انتشرت اللافتات عبر البلاد على الجدران والمباني وإشارات المرور ومواقف الحافلات وجميعها تنص على: «طرد العرب» أو «الترانسفير = الأمن والسلام». لكن درجة انزلاق هذه اللغة بسهولة من أفواه وزراء الحكومة والمستشارين والناطقين باسم الحكومة هي التي دلت على أن مؤتمر هيرزليا الأول، الذي تم انعقاده في ديسمبر 2000، كان إيذاناً بنقطة تحول. فبعد سنة، في مؤتمر 2001، صرح شلومو غازيت، وهو رئيس

سابق للاستخبارات العسكرية ومحلل لدى مجلس جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب الذي كان يحظى بنفوذ كبير، دون أي أن يظهر عليه أي أثر للحرج، قائلاً: «يجب إخضاع الديمقراطية للديمغرافيا»[91].

حتى الانتفاضة الثانية القليلون من الزعماء الإسرائيليين، باستثناء الذين ينتمون إلى المستوطنين المتعصبين، هم الذين كانوا يتحدثون صراحة عن نقل المواطنين العرب بوصفه هدفاً وطنياً. بل كانوا يؤكدون بدلاً من ذلك على سياسة وثيقة الصلة، ألا وهي أن «التهويد» لم يبرز طرد السكان العرب الحاليين في البلاد بل أبرز العملية تتم بموجبها السيطرة على قلب البلد التقليدي، لا سيما الجليل والنقب، وإخضاعه للحكم اليهودي عبر الاستيطان الذي ترعاه الدولة. وهذا لا يعني أنه منذ ولادة الدولة، لم يكن شبح الترانسفير يسيطر على صناع السياسة الإسرائيليين، كما رأينا، بل إنه كان موجوداً من دون شك. لكن نادراً ما كان يسمح للنقاش أن يتجسد خارج نطاق الحرم الداخلي المقدس للمسئولين الإسرائيليين السياسيين والعسكريين والأمنيين. فقد ترك للمتطرفين مثل مائير كاهان، وهو حاخام أمريكي هاجر إلى إسرائيل في أوائل السبعينات، للترويج للتطهير الإثني في العلن. وقد ألغيت في خاتمة المطاف أهلية حزبه اليميني المتطرف المعروف باسم كاخ للاشتراك في الانتخابات في 1988، بعد أربع سنوات من انتخاب كاهانة ليكون عضواً في الكنيست استناداً إلى برنامج مناهضة العرب.

على أنه كان يوجد الكثيرون من السياسيين الإسرائيليين الذين ورثوا دعوته، رغم أنه حتى الانتفاضة الثانية كان معظمهم يعملون على تلطيف لغتهم والاقتصار في حديثهم عن الترانسفير على فلسطينيي الأراضي المحتلة. ففي النقاشات الإسرائيلية المهذبة كان سكان الضفة الغربية وغزة هم وحدهم المؤهلون للطرد إلى الأردن أو إلى مصر. هذا الرأي لم يكن مثاراً للجدل: بل إنه كان صدى للخيار الذي مفاده أن «فلسطين هي الأردن» ـ الذي ينشئ دولة فلسطينية في الأردن المجاور ـ الذي كان في يوم من الأيام طموحاً معروفاً لعدد من زعماء حزب العمل وحزب الليكود، بمن فيهم آريل شارون[92].

إلا أنه بعد مؤتمر هيرزليا أصبح مقبولاً، بل حتى أمراً مألوفاً، لأن يربط المسئولون الإسرائيليون علناً بين مصير الأقلية العربية في إسرائيل ومصير الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال. وقد أوضحت سلسلة من الخطب والمقابلات التي أجريت مع رجال السياسة، الكثيرون منهم أعضاء في وزارة شارون، أنه لا يوجد تمييز كبير أو لا يوجد تمييز على الإطلاق بين الفلسطينيين الخاضعين لحكم إسرائيل، سواء أكانوا مواطنين أم لا، وأن الترانسفير يمكن، وربما يجب، أن يطبق عليهم جميعاً. وعندما قدم عضو الكنيست اليميني المتطرف مايكل كلينر مشروع قانون خاص لوضع «رزمة هجرة» لتشجيع عرب إسرائيل على الانتقال إلى الخارج ـ لقي المشروع تأييداً واسع النطاق في الكنيست، حتى لدى الوزراء. ورغم تحذير المستشار القانوني البرلماني بأن مشروع القانون «محفوف بالمشكلات»، فقد أقرت لجنة

التشريع مشروع القانون عرض المشروع على الكنيست[93]. ولم يتم ابتلاع احتمالات نجاح مشروع القانون إلا الدعوة إلى انتخابات عامة لاحقاً في تلك السنة.

في بعض الأوقات بدا أنه لا يكاد يوجد وزير لم يشعر بحرية الإعراب عن ازدرائه للسكان العرب في إسرائيل. ففي أغسطس 2003، قال نزاشي هانغبي، وزير الأمن العام والعضو في حزب الليكود الذي يرأسه شارون، لصحيفة معاريف أن عشرات الآلاف من البدو في النقب هم «مجرمون» يجب طردهم من البلاد[95]. وبعد ستة شهور زعم نائب وزير الدفاع، زيعيف بدييم، أن العرب يعانون من «عيب وراثي» جعلهم جميعاً «مجرمين طبيعيين»[96].

ووصف وزير البنية التحتية أفيغدور ليبرمان، وهو مهاجر روسي، والمدير العام السابق لحزب الليكود والزعيم الراهن لحزب ليزرائيل بيتينو، المواطنين البدو بأنهم «غزاة»[97]. وقد اقترح مراراً وتكراراً نقل بيوت عرب إسرائيل، مع سكان، إلى السلطة الفلسطينية. وقد طور أفكاره لاحقاً، في مايو 2004، لتصبح برنامجاً سياسياً. وفي زيارة قام بها إلى روسيا، قدم إلى الرئيس فلاديمير بوتين خطة بديلة لخطة الفصل التي طرحها شارون تنص على طرد جميع عرب إسرائيل إلا إذا برهنوا على ولائهم للدولة اليهودية، كجزء مما دعاه «فصل الشعوب»[98].

وكان داعية آخر إلى الترانسفير من مجلس الوزراء، إيفي إيتام، وهو جنرال في الجيش حصل على عدة أوسمة وكان قد أصبح صهيونياً متديناً بعد حرب يوم الغفران في 1973. ففي 2002، بعد أن

أصبح زعيماً للحزب الديني الوطني وفيما كان يستعد لدخول وزارة شارون كوزير للإسكان، أجرت له صحيفة هآرتس مقابلة قام فيها، مثل رئيس الأركان موشيه ياعالون، بمقارنة السكان العرب المتنامين في إسرائيل بانتشار السرطان. «إن السرطان نوع من الأمراض يموت فيه معظم الناس المصابين به لأنه تم تشخيصه فيهم بعد فوات الأوان. فعندما تدرك حجم الخطر، يكون قد فات الأوان لمعالجته». وعندما سئل إن كان يقترح الترانسفير، أجاب: «سوف يظل عرب إسرائيل مواطنين في الدولة إن لم يعبروا الخطوط الحمراء»[99].

وكان يوجد طرف آخر في وزارة شارون له تاريخ قديم في ما دعاه الترانسفير «الطوعي». لقد تم تأسيس موليديت ف أواخر الثمانينيات ـ بعد خطر حزب كاخ الذي أسسه كاهانة ـ من قبل ريهافاعام زيعفي، وهو جنرال في الجيش الذي كان يسمى «غاندي». ومع أنه متعصب عرفي مفوّه، إلا أنه كان محبوباً في الأوساط العسكرية: فقد عينه رئيس الوزراء إسحق رابين من حزب العمل مستشاراً شخصياً له في السبعينات، واختاره صديقه آرييل شارون ليكون وزيراً للسياحة في أول وزارة شكلها في 2001. كان زيعيفي حريصاً بأن لا يقوم أبداً بتضمين عرب إسرائيل في خططه المتعلقة بالترانسفير ـ لكنه كان يجادل بقوة بوجوب تشجيع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة على مغادرة إسرائيل الكبرى «طوعياً»، بأن تفرض عليهم مضايقات اقتصادية وبطالة وحالات نقص في الأرض والماء ـ وسارع إلى القول: «بطريقة مشروعة، وفق اتفاقيات جنيف»[99]. وقد انخرط زيعيفي في الحملة الانتخابية تحت رمز الحرف «ت» الذي تبدأ به كلمة «ترانسفير».

انقطعت ولاية زيعيفي الوزارية عندما تم اغتياله من قبل مسلحين فلسطينيين في فندق في القدس في أكتوبر 2001. وقد تم تأبين زيعيفي في عملية لإظهار الحزن العام بقيادة شارون نفسه، وسمي الطريق الرئيسي الذي تسيطر عليه إسرائيل عبر وادي الأردن، وهو طريق يمتد على طول الضفة الغربية المحتلة، «طريق غاندي»، وطُلِب من المدارس في كل سنة في الذكرى السنوية لوفاته تدريس «القيم في شخصية [زيعيفي] ـ المعرفة ومحبة الأرض والولاء لها»[100]. وفي يوليو 2005 أقر الكنيست بأغلبية ساحقة مشروع قانون لإنشاء مركز تراث زيعيفي الذي تموله الدولة، يقر يوم حداد وطني ويضع منهاجاً مدرسياً للاحتفال بتراث زيعيفي[101]. وقد علق يوسي ساريد، وزير التربية السابق من حزب ميريتز الحمائمي، الذي عارض القانون، قائلاً: «سوف تصبح إسرائيل أول بلد في العالم يقوم بتضمين نظرية الترانسفير في نظامها التعليمي»[102].

وقد وجد خليفة زيعيفي في رئاسة حزب موليديت، بيني إيلون، وهو زعيم وحاخام للمستوطنين، أن المناخ الجديد في إسرائيل يؤدي إلى استحداث برنامج للترانسفير أكثر جرأة[103]. وسرعان ما أعلن عن حملة ترمي إلى تشجيع المواطنين العرب على الهجرة من البلاد، وكشف النقاب بكل فخر على أنه قام شخصياً بمساعدة ثلاث أسر عربية إسرائيلية على المغادرة. وقد تبجح حزب موليديت بأنه وجد «في الخارج أماكن عمل ودراسة وإقامات جديدة للطالبين العرب المهتمين بغية تشجيعهم على الهجرة»[104]. وأوضح إيلون في مقابلة

مع مجلة المستوطنين «نيكودا» كيف أن مخططه المتعلق بالترانسفير «الطوعي» يمكن أن ينجح عملياً: «سوف أغلق الجامعات في وجهكم. سوف أجعل حياتكم صعبة، إلى أن تشعرون بالحاجة إلى المغادرة»[105]. واستمر إيلون كوزير لسياحة في وزارة شارون بينما كان حزبه يعلق اللافتات في أنحاء البلاد تنص على: «أن ترانسفير (نقل) السكان هو وحده الذي سيأتي بالسلام»[106]. وقد استُقبِل في واشنطن أيضاً استقبالاً حافلاً حيث قيل بأن عدة أعضاء من الكونغرس اعتنقوا قضية الترانسفير استناداً إلى مبادرته «مبادرة إيلون للسلام»[107].

لم يعتبر النائب العام إيلياكيم روبنشتاين أياً من هذه التصريحات من جانب الوزراء غير شرعية أو أنها أمثلة على التحريض. بل إنه اعتبرها جزءاً من «النقاش العام» الصحي. وصرح قائلاً: «في الوقت الراهن، القضية هي موضع تجربة من قبل الجمهور»[108]. ويبدو أن الجمهور كان مقتنعاً إلى حد كبير بالحجج التي طرحها زعماؤه. ففي استطلاع للرأي نشر في أبريل 2005، وافق 59 بالمائة على وجوب "تشجيع" المواطنين العرب على الهجرة[109].

السياسات تسعى لتقليص عدد غير اليهود

نجم عن عمليات التعبير عن الدعم للترانسفير خلال الانتفاضة الثانية شرعنة قيام الحكومة باستحداث سياسات متصلبة للتصدي لـ «الخطر الديمغرافي». وتمثل واحد من أول الإجراءات بإعادة التمييز

الجسيم في مخصصات الأطفال. ففي يونيو 2002، وكجزء من تدابير تقشف عامة، تم خفض مزية الأطفال بنسبة 4 بالمائة لجميع الأسر الإسرائيلية وتم تنزيلها بنسبة 20 بالمائة إضافية للآباء والأمهات الذين لم يخدموا في الجيش[110]. كان ذلك تدبيراً يستهدف الأسر العربية بشكل محدد لأن المواطنين العرب هم وحدهم المستبعدون بموجب القانون من الخدمة العسكرية الوطنية[111]. ففضلاً عن اللاأخلاقية الواضحة في معاقبة الأطفال استناداً إلى أخطاء ذويهم المفترضة ـ ومعاقبة الأهل على سلوك لم يكن لهم أي رأي فيه ـ فإن الخفض ألحق الضرر بالقطاع الأضعف اقتصادياً. وكان العرب قد تعرضوا قبل ذلك إلى الحرمان من مجموعة من المزايا التي تمنحها الدولة، ابتداءً من ديون الضرائب وفرص العمالة إلى المنح المتصلة بالمساكن، لأنهم لم يشتركوا في الخدمة العسكرية، وهو حرمان من المساعدة أطلق عليها رجل القانون الإسرائيلي ديفيد كريتزمر اسم «التمييز المقنع»[112]. وتمثلت ضربة مالية أخرى أيضاً للأسر العربية بالحرمان من مخصصات الأطفال، مع أن تلك الأسر هي على الأغلب أفقر من الأسر اليهودية بخمسة أضعاف. كما أنها استهانة بالإحصاءات التي تبين أن 60 بالمائة من الأطفال العرب في إسرائيل كانوا يعيشون دون خطر الفقر[113].

ومع أنه لم يتم الاعتراف بذلك آنئذ، فإن الخفض الإضافي بنسبة 20 بالمائة قد تم تنفيذه فقط بغية خفض معدل ولادات العرب، كما قالت مراسلة الشئون الاجتماعية لصحيفة هآرتس،

روث سنياي، بعد ثلاث سنوات[114]. وقد اعترف كبار المسئولين في وزارة المالية بمثل ذلك فيما كانوا يحاولون إقناع حزب شاس اليهودي الأرثوذكسي المتطرف بتأييد الخفض. كان اليهود المنتمون إلى هذا الحزب يقودون حملة لمعارضة خفض مخصصات الأطفال استناداً إلى المخاوف من أن يلحق الضرر بهم أيضاً. فمعظم هؤلاء اليهود، الذين لديهم أسر كبيرة بصفة عامة، يرفضون أداء الخدمة العسكرية والتي أعفتهم الدولة منها. وأخيراً، في 2003، وإزاء مقاومة متضافرة من أولئك اليهود، قامت الحكومة بإلغاء الخفض الإضافي. غير أن أولئك اليهود قد أساءوا فهم خطة الحكومة، كما قالت سيناي. فإنهم لم يكونوا سيفقدون المزايا، لأن شارون عمل على أن يتم تعويضهم بواسطة مزايا أخرى عن الحرمان من مخصصات الأطفال. فقد كتبت سيناي تقول بأن قرار الحكومة «يرمي إلى تحويل المال إلى اليهود الأورثوذكس كبديل عن مخصصات الأطفال التي تم تقليصها». وقالت بأن سياسة الحكومة «تخدم مصالحها الذاتية وأنها غير أخلاقية وتنطوي على التمييز العنصري»[115].

في أوائل 2005 اعترف المسئولون الحكوميون ثانية بنواياهم الحقيقية في خفض مخصصات الأطفال، عندما نسبوا إلى أنفسهم الفضل في الأرقام التي دلت على خفض، وإن كان يسيراً، في معدلات ولادات النساء العربيات في السنتين اللتين فرض الخفض العام بنسبة 4 بالمائة على مخصصات الأطفال. وصرح ناطق باسم وزارة

المالية بكل فخر واعتزاز: «إننا نقوم بعكس الخط البياني، بغية الدفاع عن الأكثرية اليهودية في البلاد»[116]. وقد روّعت موجة وسائل الإعلام من المشاعر المناهضة للعرب التي أسفرت عنها تلك البيانات، اسحق كادمان، المدير التنفيذي للمجلس الوطني لرعاية الطفل، لكن صوته المعارض كان صوتاً وحيداً: «إن القول بأن المواطنين العرب في إسرائيل يتكاثرون عمداً بغية الإضرار بالدولة هو قول تعصب عنصري. إن القول بأن خفض معدل الولادات لدى عرب إسرائيل هو هدف وطني يدل على تمييز عنصري»[117].

بعيد الإعلان عن خفض مخصصات الأطفال، في سبتمبر 2002، أعادت الحكومة للمجلس الديمغرافي إلى الحياة بعد أن كان قد مات. وفي حين أن المجلس كان يعمل دون كبير ضجة في حياته السابق، فإن إعادته لقيت الكثير من الترحيب. ففي كلمة بمناسبة إعادة افتتاح المجلس، أشار وزير الرفاه الاجتماعي شلومو بنيزري إلى "جمال الأسرة اليهودية التي تنعم بكثرة الأطفال»[118]. وقد تم تكليف أعضاء المجلس الديمغرافي البالغ عددهم 37 عضواً، والذين يتضمنون ثلاثة أطباء متخصصين بأمراض النساء، باستحداث طرق لزيادة معدل ولادة النساء اليهوديات وثنيهن عن طلب الإجهاض.

وقد قال بنيزري لأعضاء المجلس: «نحن أكثرية في البلاد ولنا لحق في الحفاظ على صورتنا، صورة الدولة اليهودية، والحفاظ أيضاً للشعب اليهودي. ولكل دولة الحق في المحافظة على طابعها».

obeikandl.com

علاوة على عمل المجلس الديمغرافي المتعلق برفع معدلات الولادات، فقد صدرت إليه تعليمات بدراسة ظاهرة جديدة: مشكلة الزيجات المختلطة بين اليهود وغير اليهود[119]. لقد كان التزاوج بين العرب واليهود نادراً في إسرائيل، لكن وزراء، بمن فيهم آرييل شارون، كانوا منزعجين جداً من التداعيات الديمغرافية لمجموعة كبيرة أخرى من «غير اليهود» في إسرائيل والذين كانوا يظهرون علامات واضحة على الانصهار. كانت موجات من العمال الأجانب، معظمهم من جنوب شرق آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية تتدفق إلى داخل البلاد منذ أوائل التسعينيات ليحلوا مكان العمال الفلسطينيين من الأراضي المحتلة الذين منعوا من دخول إسرائيل استناداً إلى سياسة «إغلاق» تم فرضها عبر نقاط تفتيش وحواجز طرق (قيود قاسية على الحركة كانت، عملياً، تمثل تفسير إسرائيل الشاذ لعملية أوسلو). فبما أن أكثر من 150000 من العمال الفلسطينيين لم يكونوا قادرين على مغادرة الضفة الغربية وغزة، فقد كانت الشركات الإسرائيلية بحاجة ماسة إلى قوة عاملة بديلة. وبحلول 2002 كان عدد العمال الأجانب قد بلغ ذروة تزيد عن 300000 من العمال. وكانت خشية الحكومة والمجلس الديمغرافي من أنه إذا ظلت هذه الأرقام دون ضابط لها فإنه قد يطلق العنان لموجة من الزيجات بين اليهود والعمال الأجانب. والكثيرون من الأطفال الذين يولدون من تلك الزيجات لن يكونوا يهوداً بموجب «هالاخا» (قانون الحاخامات) وبالتالي فمن شأنهم أن يعرضوا

للخطر الطابع اليهودي للدولة. وكان الخطر الديمغرافي الناجم عن العمال الأجانب يشبه، من وجهة نظر الكثيرين من الإسرائيليين، الخطر الذي تشكله معدلات الولادات العربية العالية.

تجلت الجدية التي تنظر فيها الحكومة إلى خطر العمال الأجانب بسلسلة متلاحقة من السياسات التي تم اعتمادها على عجلة في أواخر 2002. ففي أكتوبر من تلك السنة، أعلن شارون بأنه لن يسمح لعمال أجانب جدد بدخول البلاد. وفي الوقت نفسه تم تجنيد عدد كبير من الشرطة في قوة خاصة تحت إمرة الهيئة التي أنشئت في الفترة قريبة العهد باسم «سلطة الهجرة»[120]. فقد تم تحديد هدف لها تمثل في ترحيل 55000 من العمال غير الشرعيين في 2003، وهو هدف تجاوزته بسهولة، حيث أن وسائل الإعلام نقلت أن فرق الشرطة كانت تعتقل وتهاجم بعنف الأجانب الذين كانوا يوجدون في شوارع تل أبيب وفي أماكن أخرى. وتم إطلاق حملة إعلان عنصرية صريحة تمولها الحكومة باسم «أفوداه زارا» ـ وهي عبارة باللغة العبرية تعني بشكل غامض «العمال الأجانب» و«عبادة الأوثان» ـ محذرة الإسرائيليين العاديين بأنه إذا سمح للأجانب في البقاء في إسرائيل فإنهم سوف «يتزوجون نساءنا»[121]. وتم تشجيع المواطنين الصالحين على الإبلاغ عن الأجانب عبر هاتف مجاني «الخط الساخن للمهاجرين»[122].

يمكن ترحيل العمال الأجانب من قبل الشرطة استناداً إلى مسألة شكلية: فقد كان الكثيرون منهم، ربما الثلثان، موجودين في إسرائيل بصورة غير شرعية بسبب نظام من «العمل المقيد» أدانته عدة

جماعات دولية إسرائيلية لحقوق الإنسان بوصفه «شكلاً حديثاً من الرق»[123]. كانت تراخيص العمل التي يتم إصدارها للأجانب تمنح باسم رب عمل واحد، بحيث تعطيه حرية تامة في التعامل مع القوة العاملة الأجنبية. وعندما كان رب العمل يفرض أجوراً منخفضة أو يرفض منح العمال إجازات أو أوقات استراحة أو يقوم باستغلالهم أو يسيء معاملتهم مادياً، أو يخلف وعوده لهم، فإنه لم يكن يتوفر لهم مجال واسع للجوء إلى القانون. وكان الذين يرفضون تحمل أوضاع الرقيق التي يعيشون فيها أمام خيارين: إما مغادرة البلاد ـ إذا لم يكن جواز سفرهم قد صادره رب العمل ـ والتنازل عن آلاف الدولارات التي دفعوها للحصول على ترخيص العمل؛ أو قد يختفون في السوق السوداء للعمل غير القانوني، حيث يتمتعون بحرية اختيار واصطفاء عملهم ورب العمل لكنهم يغامرون بأن يُرحّلوا إذا قبضت عليهم شرطة الهجرة.

في غضون 18 شهراً من إنشاء سلطة الهجرة، كان 100000 من العمال الأجانب قد رُحِّلوا من البلاد. وعند سماع الأخبار، قامت الحكومة على الفور بإسناد مهمة ترحيل 100000آخرين..[124].

مع أن إسرائيل دعت الهيئة المسئولة عن ترحيل العمال الأجانب «سلطة هجرة»، فإن هذه التسمية كانت أبعد ما تكون عن الصواب. ففي إسرائيل لا يوجد سياسة هجرة عدا الامتيازات التي تمنح فقط لليهود بموجب قانون العودة[125]. ومن المؤكد أنه لا يوجد سبيل مفتوح للهجرة بالنسبة للعمال الأجانب. غير أنه في المناخ السياسي

الذي أوجدته الانتفاضة الثانية في إسرائيل أصبحت حتى حقوق الإقامة والتجنيس المحدودة عرضة لإعادة تقييم جذري. وتمثلت أول إشارة لذلك في التجميد المفاجئ في مايو 2002 لإجراءات جمع الأسر التي تسمح للفلسطينيين والعرب الإسرائيليين المتزوجين بالعيش معاً في إسرائيل.

إسرائيل تغير قانون الجنسية

منذ إقامة الدولة اليهودية في 1948، ومئات الآلاف من الفلسطينيين الذين طردوا من بيوتهم والملايين من ذرياتهم يمنعون من حق العودة إلى إسرائيل. وفي حين أن المواطنة الإسرائيلية كانت متاحة تلقائياً لأي يهودي في أي مكان من العالم، فقد منعت عن كل فلسطيني باستثناء العدد الصغير الذين ظلوا داخل إسرائيل في 1948. على أنه كان هناك استثناء واحد من هذه القاعدة. فأي من الفلسطينيين من الضفة الغربية أو غزة الذين يتزوجون من بين المواطنين العرب في إسرائيل بإمكانهم التقدم بطلبات من أجل الحصول على المواطنة الإسرائيلية باستخدام إجراء مطول وغير مضمون بموجب قانون الجنسية. ولم يكن التزاوج عبر الخط الأخضر بين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال والمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، ظاهرة غير مألوفة، لا سيما وأن عدة بلدات وقرى عربية في منطقة المثلث الصغير في وسط البلاد كانت عملياً تتداخل مع الخط الذي يفصل إسرائيل عن الضفة الغربية[126].

وحتى أوائل التسعينيات كان الفلسطينيون الذين يتزوجون من المواطنين العرب في إسرائيل ويقدمون طلبات من أجل التجنيس، عدداً قليلاً. وبما أنه كان باستطاعة الزوجين الانتقال بحرية بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة، فإن قلة منهم كانوا يرون ذلك من أولوياتهم. ولكن بعد أن بدأت إسرائيل تقفل الأراضي المحتلة عبر «إغلاقات» مطردة في أوائل التسعينيات، أدرك الكثيرون من الأزواج أن مستقبلهم معاً كان في خطر ما لم يتقدم الشريك الفلسطيني بطلب للحصول على المواطنة الإسرائيلية بموجب قواعد جمع شمل الأسر. وكانت إسرائيل ترفض معظم الطلبات من غير اليهود من أجل الحصول على المواطنة بموجب قانون الجنسية إلى أن جرى الطعن في هذه الممارسة في المحاكم في 1999. لقد نص الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا على أن أي إسرائيلي، سواء أكان يهودياً أو عربياً، يجب أن يحصل على معاملة على قدم المساواة عندما يقدم طلباً لتجنيس زوجة أجنبية باستخدام قانون الجنسية. كان اليهود في معظم الأحيان لا يتأثرون بقرار المحكمة لأنه يحق لزوجاتهم غير اليهوديات (على الأقل إذا هاجرن معهم) الحصول على المواطنة استناداً إلى قانون العودة[127]. لكن قرار المحكمة وضع الحكومة في مأزق: فهي لم يعد لها مبررات لرفض طلبات التجنيس الواردة من الفلسطينيين.

يتمثل الإجراء المعقد الذي نص عليه قانون الجنسية في أن أي شخص غير يهودي مؤهل يقدم طلباً للحصول على حق المواطنة يتعين عليه الانتظار ستة شهور قبل تقديم طلبات بشأن سلسلة من تصاريح

الإقامة المؤقتة. وفي نهاية حوالي خمس سنوات، وعلى فرض أن مقدم الطلب قد اجتاز الإجراءات الأمنية وغيرها فإن مقدم الطلب من ذكر أو أنثى يصبح له الحق في الحصول على تصريح إقامة دائم، يمكن أن يتحول إلى مواطنة إذا تخلى مقدم الطلب عن مواطنته الراهنة. وكان قرار المحكمة العليا يعني أنه بحلول 2003 كان سيتعين على الدولة أن تبدأ بإقرار الحالات الأولى للفلسطينيين الذين سيحصلون على المواطنة الإسرائيلية. وقد شعرت الحكومة بانزعاج عميق جراء هذا التوقع وبدأت تحصي الأرقام المتعلقة بأعداد الأزواج الذين كانوا يطالبون بلم الشمل خلال فترة أوسلو. وقد أحصت وزارة الداخلية 22400 طلب من أزواج فلسطينيين[128]، وأضافت بأنه إذا أضيف الأفراد الذين يعيلهم صاحب الطلب في الإحصائيات، فإن من المحتمل أن أكثر من 100000 من الفلسطينيين كانوا يحاولون اكتساب حق المواطنة «من الباب الخلفي»[129]. هذه الإحصائيات غير المحتملة ـ أظهر تحقيق قامت به صحيفة هآرتس أن الرقم الصحيح هو 5400 طلب فقط، وأن سجل السكان قد أحصى الطلبات المتكررة[130] ـ كان لها أثر كبير وأصابت الجمهور اليهودي بالصدمة وأعدته لرد شديد القسوة.

لم يكن منطق الحكومة مختلفاً عن تفكير اليمينيين المفترضين من أمثال بيني موريس. وقد اعتبر وزراء الحكومة اكتساب الفلسطينيين لحق المواطنة عبر الزواج من عرب إسرائيلين بأنه هجوم ديمغرافي ثان ذو شقين على الطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية ابتكره عرفات والسلطة الفلسطينية. الشق الأول هو إيديولوجية «الدولة لجميع

مـواطنيـهـا»، المصـمـم لتـقـويض إسـرائيل بصـفـتـهـا «دولة يهـودية وديمقـراطيـة» عـبـر إتاحـة الفـرصـة للفلسطينيين من جـانب الخط الأخـضـر للدخـول في معـركـة الأرحـام مع السكان اليـهـود. فـبـالنظر لمعدلات ولادات العرب العالية، فلابد أن يخسر اليهود ذلك الصراع. وعندما يصبح الفلسطينيون أكثر عدداً من اليهود في الأرض الواقعة بين البحر المتوسط ونهر الأردن، فعندئذ سوى تسقط الدولة اليهودية من خلال تآكل الأعداد.

تمثل الشق الثـاني المفـتـرض لهـجـوم الفلسطينيين في ردهـم على إجراء التهرب من جانب إسرائيلمن موضوع «الدولة لجميع مواطنيها». لقد كانت إسـرائيل قد انسـحبت من غـزة وبدأت تقيم الجدران عبـر الضـفـة الغـربيـة وخـفـضـت طموحـاتها الإقليمـيـة الأوسع، وكـان ذلك بالضبط لكي تحمي أكثريتها اليهودية الآخذة في الانكماش. غير أنه بوسع عرب إسـرائيل إبطال المزايا الـديمغرافية لإسـرائيل عبـر تجنيد المزيد من مـشـاة الجنود للمـعـركـة، عـبـر الزواج من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وقد جاء في صحيفة الجيـروزالم بوست أن لم شمل الأسـرة كان يتيح «لعشرات الألوف من الفلسطينيين بأن يمارسوا بهدوء ما أصبح تنفيذاً بطريقة خلسة لـ «حق لعودة»[131].

ونُقِل عن وزيـر الداخليـة، إيلي بيـشـاي فـي ينـاير 2002 أنه طلب من جهاز الـوزارة دراسة الطرق «لخـفـض عـدد العـرب الذين يحـصلون على حق المواطنة الإسرائيلية عبر الزواج من مواطني إسرائيل»[132]. ونُقِل عنه قوله إنه يحبذ تحديد حصص سنوية للم الشمل.

على أنه رغم المخاوف الديمغرافية الواضحة التي تكمن خلف رغبة الحكومة في تقييد تجنيس الفلسطينيين، فإنه لم يكن يسمح لأي من المسئولين الحكوميين بالإشارة إلى تلك العلاقة صراحة إلى أن فعل ذلك شارون نفسه خلال سفره إلى واشنطن بعد ثلاث سنوات. فبدلاً من ذلك لجأت الحكومة إلى تبرير منطقي أمني، ووجدت تلك الذريعة ذاتها بعد فترة قصيرة ـ في مارس 2002 ـ عندما فجر انتحاري، شادي طوباسي، حزام متفجراته في مطعم في حيفا وقتل 16شخصاً. وقد أوردت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن مفجر القنابل كان لديه هوية إسرائيلية زرقاء حصل عليها استناداً إلى جمع شمل الأسر. (لم يكن هذا صحيحاً، في واقع الأمر. فقد ولد طوباسي إسرائيلياً بسبب المواطنة الإسرائيلية التي كانت لدى أمه، رغم أن والده كان فلسطينياً. فلم الشمل لم يكن هو الموضوع في حالته[133]). فقامت الحكومة على الفور بوقف جميع طلبات التجنيس المقدمة من الفلسطينيين، مجادلة بأن التجميد كان لازماً لحماية أمن البلد. وقد استغل جدعون إيرزا وزير العدل الخط الرسمي وقال: «منذ سبتمبر 2000 ونحن نرى صلة هامة، في الهجمات الإرهابية، بين العرب من الضفة الغربية وغزة وعرب إسرائيل»[134].

أصبح التعليق الإداري من جانب وزارة الداخلية الذي تم تنفيذه في مايو 2002 قانوناً مؤقتاً بعد سنة، في يوليو 2003، عندما أقر الكنيست تعديلاً لقانون الجنسية، نص عملياً على منع الأزواج المتزوجين حديثاً من العيش معاً وعلى إجبار الأزواج السابقين على العيش في ظل برزخ

قانوني لا يستطيع منه أي من الزوجين الفلسطينيين رفع سوية الإقامة الممنوحة لأي منهما. وكان توقيت هذا التشريع هاماً أيضاً: بحلول عام 2003 كانت الطلبات الأولى من جانب الفلسطينيين من أجل الحصول على حق المواطنة ستتساقط على مكتب وزير الداخلية لإقرارها. وقد أشارت أورنا كوهن، وهي محامية تمثل عدة أزواج متأثرين بالقانون، أنه كان مصمماً لجعل الحياة لا تطاق للآلاف من الأسر الذين كانوا بالأصل ضمن النظام: فمن دون إقامة دائمة أو مواطنة، كان من شأن الأزواج الفلسطينيين أن يجدوا صعوبة كبيرة في الحصول على عمل داخل إسرائيل، أو فتح حساب في البنك، أو الحصول على تغطية تأمينية وطنية. فقد سألتني: «ما هو المفروض أن يفعله الأزواج الذين يجدون أنفسهم في هذا الوضع؟ ربما يتعين على الدولة إعداد سجون خاصة كيما يعيشون فيها معاً. أو لعلها تريدهم أن يغادروا البلاد والعيش في الخارج»[135].

ظل هذا الوضع على حالة لمدة سنة ونصف السنة، إلى أن حذرت المحكمة العليا، التي كانت تسعى سعياً حثيثاً لاحتواء فيضٍ من العرائض من جماعات حقوق الإنسان، الحكومة بأن تضع تشريعاً مناسباً لهذه المسألة، مبدية بأنها قد تتدخل إذا لم تتم إعارة الاهتمام للأمور الإنسانية المتعلقة بحقوق الأزواج من النساء والرجال المتزوجين. وفي ربيع 2005، قبيل ذهاب شارون لمقابلة الرئيس بوش، أقر مجلس الوزراء تعديلاً آخر لقانون الجنسية. حظر القانون الجديد، الذي صوت عليه الكنيست بالقبول بعد شهرين، على

المواطنين الإسرائيليين إحضار زوجاتهم الفلسطينيات أو أزواجهم الفلسطينيين إلى إسرائيل، إلا في ظروف معينة. فمن الناحية الشكلية يمكن لوزير الداخلية إقرار تدبير بالنسبة لزوج فلسطيني يتجاوز عمره 35 عاماً أو لزوجة يتجاوز عمرها 25 سنة[136]. غير أنه من الناحية العملية، فإن التعديل لم يأت بفرق حقيقي: فقد كان للوزير كامل الحرية في أن يتذرع باعتبارات أمنية في رفض تلك الطلبات، وحتى في حال إصدار ترخيص، فإنه سيكون مؤقتاً ولا يخول حامله العمل في إسرائيل أو الحصول على مزايا الرفاهة أو الرعاية الطبية [137]. لإدراك الاتجاه الذي كان المجتمع الإسرائيلي يسير فيه إدراكاً تاماً، كان يتعين رؤية التغيير في قانون الجنسية في السياق الأوسع نطاقاً، كجزء من اتجاه يسير نحو «التعزيز الإثني» في إسرائيل الذي كان ينم عن عدم التسامح إزاء غير اليهود، سواء أكانوا «عرباً» أو «أجانب». وقد اتهم تقرير صادر عن رابطة الحقوق المدنية ذات النفوذ الواسع في إسرائيل، في ديسمبر 2004، وزارة الداخلية، التي تشرف على عملية التطبيع، بالتحيز المستوطن والمنهجي والمتغلغل ضد غير اليهود»، مضيفاً أنه «يدوس بشكل دائم على حقوقهم المشروعة»[138]. وقد جاء في التقرير أن الوزارة كانت تستخدم مضايقة بيروقراطية منظمة ومنهجية بغية «إرهاق» الإسرائيليين الذين يرغبون الزواج من غير اليهود. وفي الحالات التي لم يكن بإمكان الوزارة منعها كانت تستخدم الإكراه، لا سيما ضد اليهود، لإقناعهم بأن يطلقوا زوجة غير يهودية، من شأنها أن تفقد بعد ذلك جميع حقوق الإقامة.

هذه الممارسات المريبة المقترنة بالتجنيس كان يمارسها سجل السكان، وهو قسم من وزارة الداخلية لم يتم أبداً نشر معاييره في الحكم على حالات التجنيس، بل كانت «مغلّفة بالضباب»، كما وصفتها الرابطة. وكان المسئولون في ذلك القسم لا يقدمون إيضاحات خطية لقرارات السجل، ولم يكن بالإمكان الطعن في قراراته في المحاكم، وهذا شيء تفرد به كدائرة حكومية. كان يدير السجل خلال جزء كبير من فترة الانتفاضة الثانية لواء سابق من الصقور، هرزل غيدج، وهو ناشط من حزب الليكود وصديق حميم لشارون. وقد حظي بازدراء جماعات حقوق الإنسان بعد أن علق على موت عامل أجنبي تم اعتقاله وشنق نفسه بأن مشكلة العمال الأجانب غير الشرعيين يمكن حلها بين عشية وضحاها فيما لو قامت الدولة بتوزيع الحبال عليهم جميعاً[139]. وكان معارضاً شديداً وعلنياً للسماح للفلسطينيين بالزواج من الإسرائيليين، حيث اعتبر ذلك «ممارسة الحق العودة من الباب الخلفي». وقيل إن غيدج استشهد بأرقام غير موثوقة تنطوي على المبالغة تبين الخطر الذي يشكله العمال الأجانب ولم شمل الأسر، على السواء.

آمون روبنشتاين ينبري للإنقاذ

على أنه بعد أن تعرض سجل السكان لرابطة الحقوق المدنية، ولسلسلة من المقالات الاستقصائية التي ظهرت في صحيفة هآرتس في أوائل 2005[140]، بدأت إسرائيل تعيد النظر في سياستها المهلهلة

المتعلقة بالهجرة بالنسبة لغير اليهود. كانت الحكومة تأمل أن تضع التمييز العنصري ضد الفلسطينيين المتضمن في قانون الجنسية والمضايقة المرتجلة للأجانب التي كان يطبقها سجل السكان ضمن قانون عام لتقليص حقوق غير اليهود في الدولة اليهودية. كانت إسرائيل تريد أن تضفي مظهراً قانونياً جذاباً على الممارسات العنصرية القائمة. ففي أبريل 2005، فيما كانت توضع اللمسات الأخيرة على التغيرات التي أدخلت على قانون الجنسية، أنشأت الحكومة لجنة استشارية من الحقوقيين اليهود ــ لم تشمل أي عربي ــ لوضع أول سياسة للهجرة النهائية للبلد. كانت المهمة المكلفة بها فرض شروط صارمة على تجنيس غير اليهود لضمان «وجود أكثرية يهودية راسخة في إسرائيل»[141]. كان رئيسها أستاذ القانون المرموق وأكبر خبير دستوري في إسرائيل، آمنون روبنشتاين، الذي كان في وقت من الأوقات يحسب على اليسار لكنه مثل بيني موريس أصبح الآن يكاد لا يختلف عن الزعماء المهللين لصقور اليمين.

كان روبنشتاين يعمل منذ مدة لدى مجلس الأمن الوطني، ويساعد، حسب قول مديرة المجلس، غيورا إيلاند، في «مكافحة الشيطان الديمغرافي»[142]. كان روبنشتاين داعية بارزاً لتعديل قانون الجنسية، ومستشاراً من خلف الستار بشأن ذلك القانون، فضلاً عن مؤيد متحمس لانسحاب شارون من غزة. وفي إحدى مقالاته النموذجية في وسائل الإعلام الإسرائيلية، برّر التعديل شديد القسوة لقانون الجنسية بالإدعاء بأن قراراً بالسماح للفلسطينيين في الحصول على

المواطنة والهجرة إلى الداخل، من شأنه أن يشكل سابقة قانونية ويفتح أبواب الطوفانات لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين: «إن إسرائيل لا تحتاج غلى أن تعترف بحق الهجرة إلى إسرائيل بل يجب عليها أن لا تفعل ذلك. إن مجرد إثارة هذا المطلب يعني قبول حق العودة». وعلى ذات المنوال، جادل روبنشتاين بأنه حتى حقوق الإقامة يجب حجبها عن الفلسطينيين بغية حماية الأكثرية اليهودية. و«حتى إذا تم التمييز بين «الإقامة» و«المواطنة»، من الواضح أن المنحدرين من «المقيمين» [الفلسطينيين] سيتوفر لهم حق التجنيس. وسوف يتم تأجيل فقد الأكثرية اليهودية بجيل واحد على أبعد حد»[143].

كان روبنشتاين قد قضى الكثير من الوقت في دراسة قوانين الهجرة الداخلية الأجنبية، ويلتقط بعناية أقسى القيود التي استطاع لعثور عليها في سجل قوانين كل بلد ومن ثم يصرح بأنه سيكون لإسرائيل المبرر لفرض تدابير مماثلة. وكتب روبنشتاين يقول إن المبدأ التوجيهي هو أنه يجب أن يكون هناك مساواة داخل إسرائيل بين اليهود والعرب، إلا أن «مفتاح الدخول إلى وطن إسرائيل هو بيد اليهود»[144]. وقد اكتشف هو وآخرون يعملون لدى مجلس الأمن مكونات تنطوي على تمييز عنصري صارخ لقواعد الهجرة الجديدة إلى داخل إسرائيل لقواعد الهجرة إلى الداخل سنّتها الدنمرك والبلاد المنخفضة (هولندا). وكان البلدان كلاهما قد اعتمدا تشريعاً يقتضي بأن يبرهن المهاجرون المحتملون على ارتباط عميق بوطنهم الجديد قبل اكتساب حقوق المواطنة. وكان يفترض على نطاق واسع أن

الدنمرك وهولندا هما في صدد استخدام هذه القوانين كطريقة لتنفيذ حقوق مقدمي الطلبات من المسلمين للحصول على المواطنة من خلال الزواج من زوجة انمركية أو هولندية.

لقد روّج روبنشتاين لهذه القوانين استناداً إلى أن ما هو جيد لأوروبا فإنه جيد لإسرائيل. لكن المحامي العربي الإسرائيلي المرموق، حسن جبارين، من «العدالة»، أشار إلى أن أقسى القانونيين، وهو قانون الدنمرك، كان أقل تمييزاً بكثير من قوانين إسرائيل المتعلقة بالهجرة ـ فهي تجمع بين قانون الجنسية الجديد وقانون العودة. فقانون الدنمرك لم يتضمن مسارات هجرة تميز على أساس إثني ـ وهي المعايير التي تطبق على قدم المساواة على جميع المهاجرين ـ وتضمن حق الاستئناف القضائي. وأضاف جبارين أنه على أي حال، فإن قانون الدنمرك لم يُعرض على محاكم البلد ومن المؤكد أنه سيعتبر غير دستوري. فقد كتب جبارين يقول: «السؤال ذو الصلة بالموضوع هو ما إذا كان مؤيدو القانون [الإسرائيليون]مستعدون لاعتماد كامل سياسة الدنمرك المتعلقة بالمواطنة والهجرة. من المؤكد أن إجابتهم ستكون بالنفي، لأنهم يعارضون تحويل إسرائيل إلى دولة مدنية ذات سياسات ديمقراطية حديثة»[145]. وجادل جبارين بأنه خلافاً للدنمرك، لدى إسرائيل في قلب إطارها التشريعي قانون العودة التمييزي، وهو سياسة هجرة زائفة توفر المزايا لليهود دون غيرهم. وكان التغيير الذي أدخل على قانون الجنسية والإصلاحات الأخرى التي ينظر فيها روبنشتاين مصممة لإضافة طبقة عنصرية أخرى إلى أساس قانوني هو بالأصل تمييزي بشكل فادح.

كان جبارين يرى أن قانون الجنسية المعدل الذي اعتمدته إسرائيل والذي كان روبنشتاين والحكومة يريدان تعميمه ليشمل جميع غير اليهود الراغبين في العيش في إسرائيل ـ لم يكن يوجد مثيل له منذ إلغاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وقلب قوانين تمازج الجنسين الأبيض والأسود في الولايات الجنوبية الأمريكية في الخمسينات. ففي رأي جبارين، كان قانون إسرائيل بداية انزلاق من تشريع تمييزي إلى تشريع عنصري صريح: ففي حين أن قانون العودة كان يعطي ميزات إلى جماعة واحدة، هي جماعة اليهود، استناداً إلى إثنيتهم، فإن القانون الجديد حرم مجموعة أخرى، هم العرب، من الحريات الأساسية، استناداً إلى إثنيتهم. فقد كتب يقول: «إن القانون المعدل يعكس انتقالاً من وضع تمييزي باطل إلى وضع من الاضطهاد العنصري».

لقد وجد تقييم جبارين من يشاركه الرأي في شخص يوعاف بيليد، وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب. فقد قال إن إسرائيل في طريقها لأن تصل إلى «نقطة تحول بالغة الخطورة» حيث لن يكون بالإمكان الاستمرار في وصفها بأنها ديمقراطية، حتى بالمعنى الأكثر شكلية[146].

وقد جادل بيليد بأن في قيام وزارة شارون بعملية الفصل وفي التغييرات التي أدخلت على قانون الجنسية فإنها ألزمت نفسها بالإرث الباقي الوحيد من عملية أوسلو: وهو مبدأ فصل اليهود والفلسطينيين إلى شعبين، وإن كانا غير متساويين إلى حد بعيد. «إن منطق عملية

أوسلو هو منطق ديمغرافي.. فقد كان أنصار أوسلو يبررونه لأنفسهم مستخدمين حجة ديمغرافية: «أنتم هناك؛ ونحن هنا». كان من المقرر أن تنهي الدولة الفلسطينية المستقبلية لا الصراع مع الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة فحسب؛ بل جميع الفلسطينيين، حتى أولئك الذين سوف يتم تجاهل حقوقهم كلياً جراء إقامة تلك الدولة والذين لن يستفيدوا منها. إن مفاوضات أوسلو لم تتعرض للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في مجتمعات لاجئية تعيسة في أنحاء الشرق الأوسط، ولا للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وسيظل وضعهم من دون حل بعد إقامة دولة فلسطينية بموجب شروط اتفاقية أوسلو. وسوف يجد المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل بشكل خاص أنفسهم في وضع جديد يثير الاستياء: فسوف يظلون مواطنين إسرائيليين من الدرجة الثانية دون أي مجال أو احتمال للتحسن. فإذا اشتكوا، وإذا انشقوا، وإذا طالبوا بحقوقهم، فإن إسرائيل تستطيع ببساطة غسل يديها منهم، وتقول لهم بأن يبحثوا عن حقوقهم في الدولة الفلسطينية. ومضى بيليد يقول: «لقد تم إنهاء وضعهم في أوسلو وشاركت منظمة التحرير الفلسطينية في القرار».

كما رأينا، رد المواطنون الفلسطينيون على وضعهم الجديد بعد أوسلو باستحداث إيديولوجية «دولة لجميع مواطنيها»، وهي حجة لضمهم الكامل في نظام الحكم الإسرائيلي، و التي كانوا يعتقدون بأن تنفصل وشيكاً عن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ولكن بدلاً من أن تحظى بالقبول من اليهود الإسرائيليين، فإن الحملة التي كانت

تدعو إلى «دولة لجميع مواطنيها» عملت ببساطة على إثارة عداء الجمهور اليهودي وزعمائه إلى درجة أبعد، حيث ألهبت نار المخاوف الديمغرافية التي أدت إلى التغييرات في قانون الجنسية. وقد اعتبر بيليد أن هذا القانون الجديد كان إيذاناً بخط فاصل. ففي حين أن إسرائيل كانت تسعى سابقاً إلى إخفاء المحتوى التمييزي لقوانينها، فقد أصبحت الآن تظهر التمييز علناً.

عندما تقول دولة من الدول: «أعترف بأني أمارس التمييز بسبب الفرق الإثني»، فإنها تتغير. فهي لم تعد ذات الدولة السابقة. إنها تجتاز عتبة... الآن أصبح الطريق مفتوحاً أمام كافة أنواع الأشياء، بما في ذلك «الترانسفير الصامت» ــ التلاعب بالحدود بغية حرمان المواطنين من حقوقهم.

وأشار بيليد إلى أن اللغة الإنسانية التي يستخدمها دعاة سياسة «فقل (ترانسفير) حق المواطنة»، أي نقل كامل الجماعات العربية في إسرائيل مثل جماعة أم الفحم إلى فلك السلطة الفلسطينية هي لغة غير شريفة ومضلِّلة. «فالفلسطينيون الذين سيتم نقلهم لن ينقلوا إلى دولة أخرى ـ أي إلى دولة حيث يكون بإمكانهم تحقيق حقوقهم ــ لأنه لن يكون هناك دولة أخرى. فمواطنتهم لن تُنقل؛ بل ستلغى».

بعبارة أخرى، إن النقاش الذي يدور حول الترانسفير لا يتعلق بنقل حقوق المواطنين الفلسطينيين إلى دولة أخرى بل بخفض وضعهم من مواطنين إلى لا مواطنين بشكل لا رجوع فيه. فسوف تنقل حقوقهم

إلى دولة مزيفة، إلى دولة شبح قزم، قد يسميها العالم فلسطين لكنها ستكون في واقع الأمر تحت الحكم الإسرائيلي ومفصلة لتلائم الاحتياجات الإسرائيلية. وسوف تظل الدولة اليهودية تقرر مصير مواطنيها الفلسطينيين السابقين دون أن تكون مضطرة لتلبية مطالباتهم بالحقوق المدنية والاعتراف السياسي. وكما هو الحال في عملية الفصل (الانسحاب)، سوف يحقق نقل المواطنة إزالة الوجود الفلسطيني من إسرائيل، لا بغية أن يتمكن الفلسطينيون من ممارسة حقوقهم في فضائهم السيادي بل بغية تجريدهم من صوتهم كلياً.

«في خاتمة المطاف، سيكون لدينا جماعتان منفصلتان وحصريتان: مواطنون يهود ومقيمون فلسطينيون»، حسب قول بيليد. «سوف ينتقل المواطنون الفلسطينيون من كونهم إسرائيليين يتمتعون بحقوق مقيمين في المناطق المحتلة ـ علماً بأن المقيمين في الأراضي المحتلة لا يتمتعون بأي حقوق على الإطلاق».